جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم الاقتصادية، علوم التسيير علوم التجارية

الشعبة: علوم المالية و المحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالبة: أسماء أولاد سالم

بعنوان:

محاسبة البنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية

" دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة "

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 19/06/ 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ علي بن ساحة (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ محمد زرقون (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقررا

الدكتور/محمد بشير غوالي (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم الاقتصادية، علوم التسيير علوم التجارية

الشعبة: علوم المالية و المحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالبة: أسماء أولاد سالم

بعنوان:

محاسبة البنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية

" دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة "

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 19/06/ 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ علي بن ساحة (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ محمد زرقون (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقررا

الدكتور/محمد بشير غوالي (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

الإهـــــــــــــــداء

إلى من يكد و يتعب من أجل راحتي

" والـــــــــدي "

إلى من تحملت التعب و العناء حتى أكبر

" والـــــــــدتي "

إلى من لا استطيع أن أعيش بدونهم

" إخـــــــوتي "

إلى كل من غرس زهرة في بستان حياتي

" أساتـــــذتي "

إلى الفوانيس المضيئة في قطاع حياتي

" أصدقـــائي"

الطالبة أولاد سالم أسماء

شكر و التقدير

الشكر و الحمد إلا الله عز وجل

كما أنه لا يسعني و أنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر و الامتنان إلى :

الأستاذ الدكتور زرقون محمد لقبوله الاشراف على هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة.

كما أتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل.

الطالبة أولاد سالم أسماء

ملخص الدراسة

الملخص:

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول محاسبة البنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية، و نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها هذه البنوك أوجب وضع أنظمة و معايير تحكم الممارسات المحاسبية التي تقوم بها، فتجسد ذلك في نظامين 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية و نظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها أما بالنسبة للمعايير المحاسبة المصرفية تمثلت بداية في المعيار رقم 30 ثم المعياران (32 و 39) و حديثا معيار الابلاغ المالي IFRS 07 و أخيرا IFRS 09 .

و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة المشكل المطروح المتمثل في مامدى فعالية الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبة الدولية .

وخلصت هذه الدراسة من خلال محاولة الاجابة على الاشكال المطروح بإجراء الاستبيان بجمع آراء شريحة مهمة في حقل المحاسبة البنكية المتمثلة في الاطارات المالية و المحاسبية في البنوك التجارية و التي تكونت على النظام المالي المصرفي على التزام هذه البنوك في ممارساتها المحاسبية على ماجاء في النظامين السابقان الذكر و المعايير المحاسبة المصرفية .

كلمات الدالة :

النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المصرفي.

Résumé:

L'objet de cette étude était centrée sur la comptabilité des banques commerciales de vu le système de comptabilité financière des normes comptables internationales, et en raison de la nature particulière qui se caractérise par ces banques sont enjoint d'élaborer des règlements et des normes commande les pratiques comptables effectuées la, et appliquée dans les Règlement n° **09-04 du 23 Juillet**, **2009** portant plan de comptes bancaire et règles comptables bancaires applicables et aux établissements financires et Règlement n° **09-05** en date du **18 octobre 2009** relatif à l'établissement et à la publication des états financiers des banques et des états blissements financires et de diffusion des normes bancaires comptable commencer dans la norme n ° 30, puis critères **(32 et 39)** et report financier nouvellement des normes **IFRS 07** et **IFRS 09** finalement.

On essayé à travers cet étude le problème se pose assimilé dans quelle terme efficacité des pratiques comptables à la lumière du système de comptabilité financière aux normes comptables internationales.

Les résultats de cet étude en essayant de répondre aux formes mener l'enquête afin de recueillir les idées d'un personne important dans le domaine de la banque de la comptabilité de pneus financière et comptable dans les banques commerciales, qui s'est formé sur le système financier bancaire , sur pratiques des politiques comptables reprises dans les deux systèmes précédents et normes comptables bancaires.

Les mots clés :

Système de comptabilité financière, les normes comptables internationales, le système bancaire de la comptabilité.

قائمة المحتويات

البيـــــــــــــان	الصفحة
الاهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الاشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
قائمة الاختصارات و الرموز.....	X
المقدمة	أ
الفصل الأول : الادبيات النظرية و الدراسات السابقة	01
المبحث الأول: الادبيات النظرية...	03
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	31
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	36
المبحث الأول: الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة	38
المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة.....	41
الخاتمة	52
المراجع	54
الملاحق	58
الفهرس	79

قائمة الجـــــداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	شكل العام لليومية	11
02	شكل الحساب	12
03	نموذج لميزان المراجعة	12
04	كشف حركة صندوق المقبوضات	12
05	كشف حركة الخزينة	13
06	كشف حركة الصندوق المدفوعات	13
07	حساب الارباح و الخسائر للبنك المركزي	13
08	تصنيف الأدوات المالية حسب المعيار رقم 39	30
09	العينة المستهدفة و درجة الاستجابة الفعلية	38
10	مقياس متغير الدراسة الجنس	39
11	مقياس متغير الدراسة العمر	39
12	مقياس متغير الدراسة الشهادة	40
13	مقياس متغير الدراسة البنك	40
14	مقياس متغير الدراسة الوظيفة	40
15	مقياس متغير الدراسة الخبرة المكتسبة	40
16	مقياس متغير محاور الدراسة	40
17	فئات الاجابات و الدرجات المقابلة لها	40
18	توزيع العينة حسب الجنس	41
19	توزيع العينة حسب العمر	42
20	توزيع العينة حسب كتغير الشهادة المحصل عليها	43
21	توزيع العينة حسب المنصب	44
22	توزيع العينة حسب متغير الاقدمية	45
23	معايير تحديد الاتجاه	46
24	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الأولى	46
25	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثانية	47
26	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة	48

قائمة الأشـكال البيانية

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	05
02	وظائف البنوك التجارية	07
03	خصائص المميزة للنظام المحاسبي للبنوك التجارية	09
04	عناصر النظام المحاسبي للبنوك التجارية	10
05	هيكل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية	28
06	توزيع العينة حسب متغير الجنس	41
07	توزيع العينة حسب العمر	42
08	توزيع العينة حسب كتغير الشهادة المحصل عليها	43
09	توزيع العينة حسب المنصب	44
10	توزيع العينة حسب متغير الاقدمية	45

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	مدونة سير الحسابات	58
02	نموذج الميزانية	60
03	نموذج قائمة خارج الميزانية	62
04	نموذج جدول حسابات النتائج	63
05	نموذج جدول تدفق الخزينة	65
06	نموذج جدول تغير في الاموال الخاصة	66
07	مخرجات المعالجة الاحصائية لبرنامج SPSS	67
08	الاستبيان	76

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	معنى المصطلح باللغة العربية
AAA	**American Accounting Association**	جمعية المحاسبة الأمريكية
AICPA	**American Institute of Certified Public Accountants**	المعهد الأمريكي المحاسبين القانونيين
IASB	**International Accounting Standards Board**	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	**International Federation of Accountants**	الإتحاد الدولي للمحاسبين
PCN	**Plan Comptable National**	المخطط الوطني للمحاسبة
FASB	**Financial Accounting Standard Board**	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SCF	**Système Comptable Financier**	النظام المحاسبي المالي
IAS	**International Accounting Standard**	معايير المحاسبة الدولية
SAC	**Standards Advisory Révisé**	المجلس الاستشاري للمعايير
IFRIC	**International Financial Reporting Interpretations Committee**	لجنة التفسيرات معايير التقارير المالية الدولية
IOSCO	**International Organization of Securities Commission**	المنظمة الدولية للجان الاوراق المالية
IFRS	**International Financial Reporting Standard**	معايير التقارير المالية الدولية
SPSSE	**Statiststical Packages For Social Sciences**	البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية

المقدمة

1. طرح إشكالية البحث :

تلعب المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها و أشكالها دورا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية في العصر الحديث و قد ترتب عنها ظهور أهمية تخصيص نظم محاسبية خاصة بهذه المؤسسات من البنوك على اختلاف أنواعها بكل ما تمارسه من أنشطة متخصصة في هذا مجال.

و ان السبب الرئيسي في كون ان لهذه المؤسسات المالية نظاما محاسبيا خاصا لطبيعة الانشطة التي تمارسها، هذا مما أدى الى ضرورة مراعاة هذه الخصائص عند تصميم النظام المحاسبي لهذه المؤسسات و ترجع اهمية تخصيص نظام المحاسبي لهذه المنشآت الى الدور الذي تكتسبه في اقتصاديات المجتمعات الحديثة حيث يلعب هذا النظام دورا فعالا في انتاج البيانات الخاصة التي تستخدم في تقييم أنشطة هذه المؤسسات و الافصاح عما تقوم به من خدمات للاقتصاد الوطني.

وقد اعتمدت الجزائر نظاما محاسبيا جديدا مستمدا من المعايير المحاسبة الدولية من خلال القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و الذي اخذت بتطبيقه بداية من جانفي 2010 و الذي سمي بـ النظام المحاسبي المالي SCF و ذلك لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

و على اثره قام البنك الجزائر بسن قوانين لضبط العمل وفق هذا النظام .

بناء على ماسبق يمكن طرح و صياغة الاشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

مامدى فعالية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبة الدولية ؟

للإجابة على هذا التساؤل نطرح الاسئلة الجزئية التالية:

- ما لمقصود بالنظام المحاسبي للبنوك التجارية ؟ و ماهي اهمية المحاسبة البنكية كجزء من عمل هذه البنوك؟
- مامدى فعالية قواعد التسجيل و التقييم المحاسبي للبنوك التجارية في النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبة الدولية ؟
- هل يتم عرض القوائم المالية للبنوك التجارية في النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية؟

2. فرضيات البحث:

- يعتبر النظام المحاسبي أحد مقومات البنوك التجارية نظرا للخصوصية التي يتميز بها .
- تقوم البنوك التجارية بالتسجيل و التقييم وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي و النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

– قامت البنوك التجارية بإعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و النظام 09-05 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها و المعيار الابلاغ المالي رقم 7 الادوات المالية الافصاحات .

3. مبررات اختيار الموضوع :

تتجلى مبررات اختيار الموضوع من خلال مايلي :

- موضوع جديد من حيث الطرح .
- محاولة معرفة مدى التزام البنوك التجارية بالنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية.

4. أهداف الدراسة و اهميتها:

- **الاهداف الدراسة** : يقوم هذا البحث على تحقيق الاهداف التالية
- معرفة مدى تأهيل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبة الدولية و ذلك بعد تطبيقها للنظام المحاسبي المالي
- **اهمية الدراسة** : تتجسد أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية
- الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك الجزائرية .

5. **حدود الدراسة** : تتمثل حدود الدراسة فيما يلي

- **حدود النظرية** : تهتم الدراسة بتوضيح مدى توافق الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية، و عليه فان الاهتمام الاساسي للدراسة سوف يتمحور حول شرح التقييم و التسجيل المحاسبي للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي المتعلق بالبنوك .
- **حدود المكانية** : تقتصر الدراسة على عينة من البنوك التجارية على مستوى مدينة ورقلة بحيث يكون موجه لمختلف اطارات و مسؤولي الادارة المالية و المحاسبية و أصحاب مناصب أخرى الذين قاموا بإجراء تربصات حول النظام المحاسبي المالي .

6. منهج البحث و الادوات المستخدمة :

لقد اعتمدنا خلال دراستنا على المنهج الوصفي في القسم النظري الذي يعتمد بشكل أساسي على المعلومات مستقاة مباشرة من المراجع و الابحاث و الدراسات السابقة و كذلك المجلات و الدوريات و المقلات المتعلقة بالموضوع،وذلك بقصد شرح كل ما يتعلق بالبنوك التجارية و المحاسبة البنكية .

كما تم اعتماد في دراسة الحالة على الاستبيان و في ما يخص ا الادوات المستعملة في الدراسة هي كمايلي :

- **نوعية ومصادر البيانات:** على مستوى الجانب النظري تم الاعتماد على المسح المكتبي من كتب و الدوريات و الاطروحات على مستوى المكتبات الوطنية أما على المستوى التطبيقي فقد تم الاعتماد على البيانات التي تم جمعها عن طريق إطار موجه الأسئلة و ذلك عن طريق أسلوب المسح باستخدام العينات و الذي يعتمد على الاستبيان للحصول على المعلومات موجه لإطارات و مسئولي الادارة المالية و المحاسبية في البنك مجال الدراسة .
- **الاساليب المستخدمة لتحليل البيانات:** من أجل تحليل الاستبيان و اختبار فرضيات الدراسة استعنا بالبرنامج (Ms Excel) و البرنامج الاحصائي (Spsse) الاصدار رقم 16 و ذلك من أجل تحليل و معالجة معطيات الاستبيان.

7. صعوبات البحث:

لقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد البحث أهمها العناصر التالية:

- حداثة تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك و المؤسسات الجزائرية .
- قلة الدراسات سواء النظرية أو التطبيقية التي تناولت موضوع المحاسبة البنوك في الجزائر بصفة عامة و تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية خاصة.
- صعوبة استقاء المعلومات من موظفين في البنوك نظرا لانشغالهم بالعمل .

8. هيكل البحث :

للالمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين على النحو التالي :

تناولنا في **الفصل الأول** الادبيات النظرية و الدراسات السابقة حيث ضم مبحثين الاول تناول الادبيات النظرية و الذي تطرقنا فيه الى نظرة عامة حول البنوك التجارية و النظام المحاسبي لها و كذلك الممارسات المحاسبية التي تقوم بها في النظام المحاسبي و كذا تطرقنا الى معايير المحاسبة الدولية التي تناولت البنوك و المنشآت المالية .

أما المبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو التي لها علاقة به وضمت دراسات محلية او دولية.

الفصل الثاني قد إحتوى على دراسة تحليلية لعينة من البنوك التجارية التي تنشط في مدينة ورقلة و ضم مبحثين حيث تناول المبحث الاول الى الطريقة و الادوات التي استخدمت في الدراسة و المبحث الثاني ضم النتائج المتوصل اليها و مناقشتها .

الفصل الأول
الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة

مدخل :

اهتمت المحاسبة بضبط المعطيات الأساسية بصورة رقمية و تسجيلها و تبويبها و تقديمها بعد ذلك للمعالجة الازمة كمجموعة متناسقة من معلومات على شكل بيانات مالية، و تستعمل المحاسبة كوسيلة لدى الوحدات الاقتصادية كالبنوك .

و بما أن البنوك تعتبر المؤشر الأساسي في عملية التنمية هذا لكونها تمتلك وسائل و إمكانيات تمكنها من تجميع الاموال و الاصول النقدية من مصادر مختلفة و إعادة استثمارها في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني و لكي تحقق ذلك و جب أن تتوفر لديها نظام محاسبي يؤدي وظائفه بكفاءة عالية تجعل من وجوده أمرا لازما و ضروريا للبنوك التي بدورها تلتزم بتطبيقه و الذي يجب أن يتميز بدوره بدرجة عالية من الدقة و المرونة و الواقعية للبيانات المحاسبية و لتحقيق هذا كله جاء النظام المحاسبي المالي و المستمد من المعايير المحاسبة الدولية سعيا منه الى رفع من جودة المعلومات و البيانات المالية الذي مس الوحدات الاقتصادية في بداية الامر الى أن شمل تطبيقه البنوك كذلك.

في إطار ذلك سنقوم بعرض لمحة عن البنوك التجارية و النظام المحاسبي الخاص بها و المعايير المحاسبية المتعلقة بها و كذلك الى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو لها علاقة به في هذا الفصل الذي سمي بالأدبيات النظرية و الدراسات السابقة .

حيث قسم إلى مبحثين كمايلي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

نظرا للدور الهام الذي تلعبه البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي من خلال الآليات التي أخذت تستخدمها لتنفيذ وظائفها و مهامها و التي تساعد على تبادل الاموال و المنافع و الخدمات المتوفرة في المجتمع، وفي اطار خلق نظام محاسبي موحد تم اللجوء الى المعايير المحاسبية واضحة و دقيقة من هذا سنقوم بالتطرق إلى ماهية النظام المحاسبي للبنوك و إلى المحاسبة البنكية .

المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي للبنوك التجارية

الفرع الأول : عموميات حول البنوك التجارية

I. نشاة و مفهوم البنوك التجارية

1. نشاة البنوك التجارية

نشأت المصارف التجارية كمحصلة لظروف و متطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، و لعل الصيارفة في أوروبا وايطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار و رجال الاعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل ايصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع و هكذا نشأت وظيفة الكلاسيكية الاولى للمصارف و هي ايداع الاموال .

و مع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الايصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل و يبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ فتنبه الصائغ الى هذا فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف و هي الاقراض .

أما خلق النقود أو اصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ(بدلا من الذهب الحقيقي) و يعطيه للمقترض .

و لعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157م ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م و بنك إنجلترا عام 1694م و بنك فرنسا عام 1800م[1].

2. مفهوم البنوك التجارية

قبل التطرق إلى مفهوم البنوك التجارية يجب علينا معرفة ما تعنيه كلمة بنك .

– **مفهوم البنك** : نعني بكلمة "بنك " ذات الاصل الاوربي و مشتقة من الكلمة الايطالية Banco و التي تعني المنضدة أو الطاولة. أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فلأن الصرافين يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في الأسواق يبيع العملات المختلفة .[2]

اما بالعربية فيقال صرف و صارف و اصطرف الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها، و الصراف و الصرف و الصرفي– و جمعها صيارفة — و هو بياع النقود بنقود غيرها، و لصرافة أو الصرفية هي حرفة الصراف و المصرف (وهي كلمة محدثة) و جمعها مصارف، تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض و الاقراض[3].

– **مفهوم البنك التجاري** : لقد وردت عدة تعاريف للبنوك التجارية سنسرد منها مايلي :

- البنوك التجارية تعرف بأنها بنوك التي تقوم بقبول الودائع و توظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن سنة [4] .

---

[1] زياد رمضان و محفوظ جودة،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر،عمان، الأردن،2003،ص11.

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الخامسة ،دار وائل للنشر، عمان – الأردن ، 2004، ص ص 16-17.

[3] شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987، ص 24 .

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدراة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان – الاردن، 2002 ، ص 30.

- البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين و المقترضين، فأهم مايميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الاخرى هو تقديم نوعين من الخدمات و هما قبول الودائع و تقديم القروض المباشرة لمنشآت الاعمال و الأفراد و غيرهم [5].
- البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بقبول ودائع عند الطلب أو لأجال محددة، و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، و دعم في الاقتصاد القومي و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يستلزم من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقا لأوضاع التي يقررها البنك المركزي [6].

و نستنتج من خلال التعاريف السابقة : **أن البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقبل الودائع و تلتزم بدفعها عند الطلب او خلال اجل تقوم بمنح القروض و قد اكتسب هذه البنوك منشاتها ثقة الكبيرة لما تقوم به من الوفاء بالتزاماتها عند الطلب وبالتالي تمتعها بقبول عام لدى الافراد** [7] .

II. الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية و انما يختلف هذا الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه و يمكن تصور الهيكل التنظيمي لبنك تجاري من البنوك الكبيرة الحجم و التي تتنوع خدماتها من خلال تصور للإدرات و هو ما يوضحه الشكل رقم (01) .

و الذي يظهر فيه :

1. **مجلس الادراة** : يأتي على قمة الهيكل التنظيمي و الملاك هم أصحاب الحق في اختيار اعضاء مجلس الادارة .
2. **المدير التنفيذي**: يفوض اليه السلطة من رئيس مجلس الادارة للرقابة على عمليات البنك التي تتم من خلال الادارات المختلفة .
3. **الإدارات الرئيسية** : و تتمثل في أربع إدارات هي: إدراة القروض و الائتمان ، إدراة التمويل و إدارة العمليات و إدارة الاموال المؤتمن عليها من الغير.

أ- إدارة القروض: ترتكز هذه الادراة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض، و بالنسبة للبنوك الكبيرة الحجم لا يكون هناك قسم واحد للقروض و انما يكون هناك قسم لكل نوع من انواع القروض .

كما انه يتم تحليل طلبات القروض و الائتمان من خلال متخصصين .

ب- إدراة التمويل : و مهمة هذه الادراة هي الحصول على الاموال التي يستخدمها قسم القروض و الائتمان في تقديم القروض .

د- إدراة العمليات: وتتولى هذه الادراة شئون البنك و التسهيلات المادية التي يملكها أو التي يستخدمها في عملياته اليومية.

---

[5] محمد صالح الحناوي السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية " البورصة و البنوك التجارية "، دار الجامعية ، الاسكندرية ، 1998 ، ص 214 .

[6] عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية " السياسات لمصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية و التطبيقية – البنوك العربية "، الدار الجامعية ، طبعة 2003، ديوان المطبوعات الجامعية ن الجزائر، 1987، ص 24 .

[7] محسن بلقاسم ، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة"، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة السنة2011 ، ص 11.

ذ- إدراة الأموال المؤمن عليها لدى البنك : تتولى هذه الادارة مهمة تقديم الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أو المنشآت الاعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض و الائتمان و هي تقديم القروض بأنواعها المختلفة [8] .

و الشكل لتالي يوضح أكثر الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية .

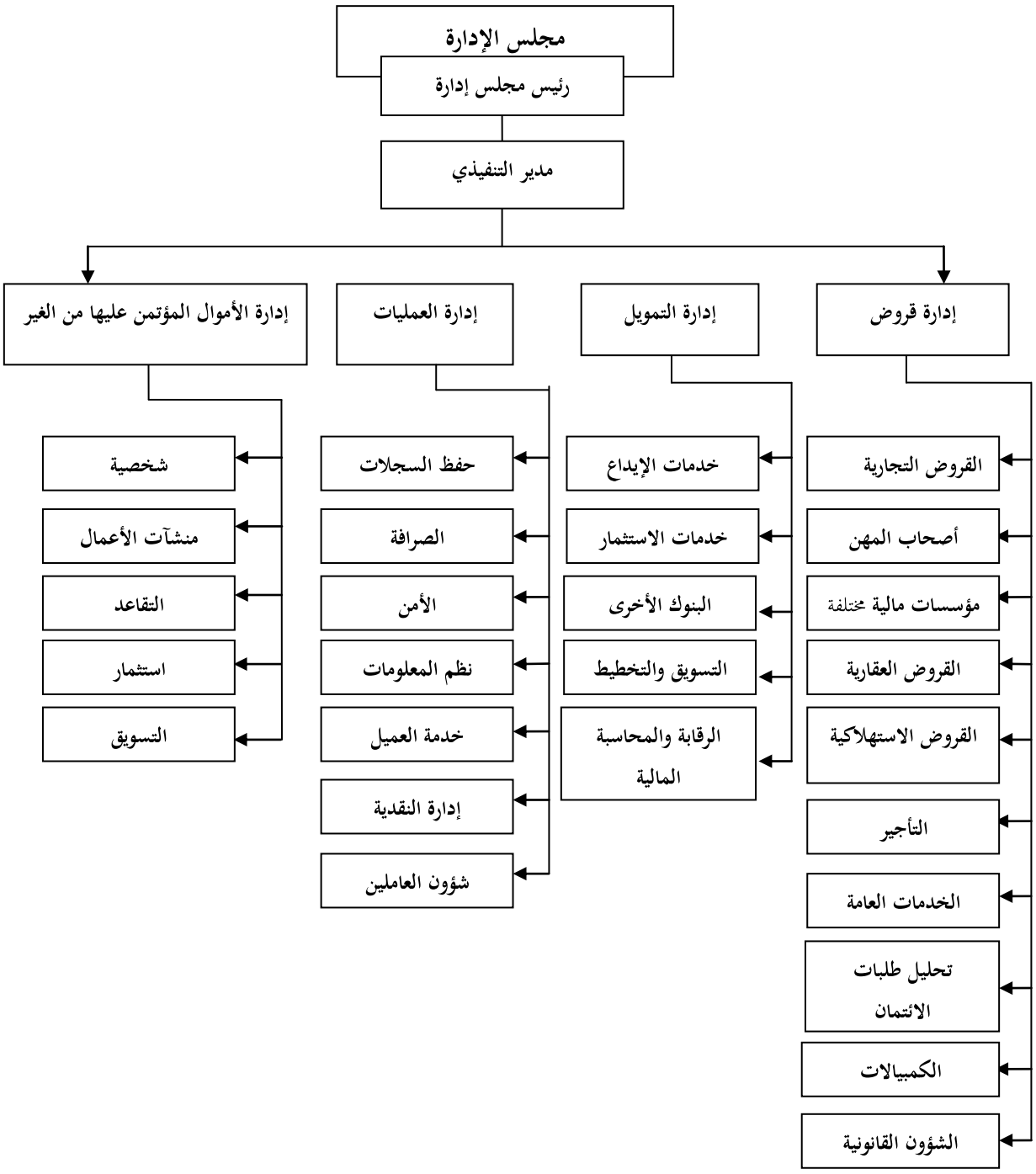

المصدر:محمد صالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص218.

[8] محمد صالح الحناوي و د.السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (217-220).

III. وظائف و الأهداف البنوك التجارية

1. وظائف البنوك التجارية [9]

تقوم البنوك بعدة وظائف منها النقدية و يمكن تقسيمها الى وظائف تقليدية و اخرى حديثة كمايلي :

أولا: الوظائف التقليدية : و تتمثل فيما يلي :

- فتح الحسابات الجارية و قبول الودائع على إختلاف أنواعها (تحت الطلب، و ادخار، و لأجل، و خاضعة لإشعار).
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدآ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان أو الامن .

و من أهم أشكال التشغيل و الاستثمار مايلي :

- منح قروض و السلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية المدينة؛
- تحصيل الاوراق التجارية و خصمها و التسليف بضمانها؛
- التعامل بالأوراق المالية من اسهم و سندات بيعا و شراء لحفظتها أو لمصلحة عملائها؛
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛
- تقديم الكافلات و خطابات الضمان للعملاء؛
- التعامل بالعملات الاجنبية بيعا وشراء ، و الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية منها و الخارجية؛
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة و صرف الشيكات المسحوبة عليها؛
- المساهمة في اصدار اسهم وسندات الشركات المساهمة؛
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات و الاشياء الثمينة؛
- إدراة الودائع و تقديم خدمات مالية [10].

ثانيا: الوظائف الحديثة :

- إدراة أعمال الممتلكات العملاء و تقديم الاستثمارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Department.
- تمويل الاسكان الشخصي خلال الاقراض العقاري، ويجدر بالذكر أن كل بنك تجاري سقف إقراض محدد في هذا المجال لا يجب تجاوزه .
- المساهمة في الخطط التنمية الاقتصادية .

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها :

- وظيفة التوزيع : في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الاموال الازمة للإنتاج أو إعادة الانتاج و المتولد من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف و يتم ذلك عادة بالطرق ائتمانية، ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام .
- وظيفة الإشراف والرقابة : تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية التوجيه الاموال المتداولة الى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الاموال للتأكد من انها تستخدم فيها، وللتحقق من مدى ماحققته استخداماتها من اهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها .

---

[9] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة"، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36-38 .

[10] Dov ogien, comptabilité et audit bancaires ,donod,2008, p11.

و فيما يلي سنقوم بتوضيح هذه الوظائف في الشكل المبين أدناه

الشكل رقم (02) : وظائف البنوك التجارية

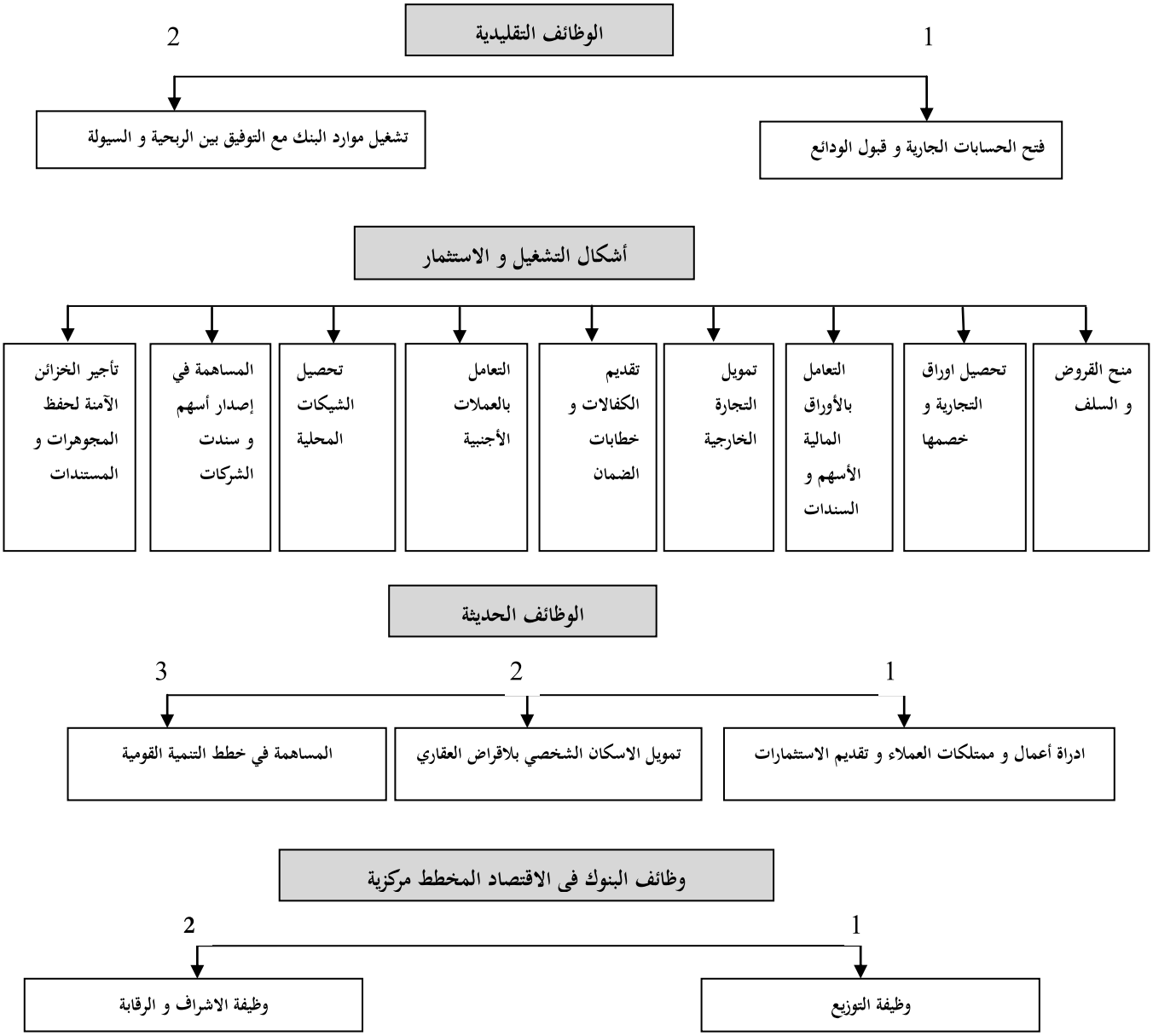

المصدر: فائق شقير وعاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان الأردن، 2008، ص32.

الفرع الثاني : النظام المحاسبي للبنوك التجارية

I. مفهوم و خصائص النظام المحاسبي للبنوك الجارية

1. مفهوم النظام المحاسبي البنكي

قبل ما نأتي على ذكر مفهوم النظام المحاسبي البنكي سنقوم أولا بالتطرق إلى مفهوم المحاسبة.

أولا: مفهوم المحاسبة

1. **مفهوم المحاسبة لغة** :هي مناقشة الحساب والمجازات بناءا على تلك المناقشة.[11]

2. **مفهوم المحاسبة اصطلاحا** : لقد تعددت التعاريف التي حددت مفهوم المحاسبة وذلك اعتمادا على التطورات التاريخية التي مرت بها المحاسبة ومن بين تلك التعاريف مايلي:

- **تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA)**.[12] عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين المحاسبة على أنها فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبر وبصورة أرقام ذات قيم نقدية تحمل جزءا منها على الأقل طبيعة مالية ثم تفسر النتائج التي تحصل النتيجة تلك المعلومات.
- **تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)**[13] "عرفت الجمعية الأمريكية المحاسبة على أنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تفسر عنها هذه العمليات والأحداث "
- **تعريف المخطط الوطني للمحاسبة (PCN)** "المحاسبة أسس تقنية كمية للتسيير موجهة إلى التنظيم، التحكم، والتنبؤ بنمو المؤسسات، والتنمية الاقتصادية للوطن."[14]

وعليه ومن خلال ما سبق سرده يمكن تحديد مفهوم المحاسبة على أنها:

علم وفن يشتمل على مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحديد العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من الواقع إلى مستندات مؤيد لها، كما أنها نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات الموجهة لحركة أموال أو التزامات المؤسسة عبر نشاطها أو حتى نشاطاتها المختلفة.

ثانيا: مفهوم النظام المحاسبي البنكي

يمكن تعريف النظام المحاسبي البنكي على أنه :

- النظام المحاسبي هو الوسائل التي تمكن من إدارة المشروع من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية واستخلاص نتائج الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها.[15]
- النظام المحاسبي يشتمل على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المطلوبة بواسطة الادارة، لتحقيق الرقابة على الأنشطة وتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المشروع، ويعتبر تشغيل البيانات من أهم الأنشطة التي ينطوي عليها النظام المحاسبي وتتعدد الأساليب التي يمكن استخدامها في تشغيل البيانات من الآلات الحاسبة البسيطة إلى الحواسيب الالكترونية المعقدة.

---

[11] فؤاد عبد العزيز، الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية – دراسة حالة شركة الاسمنت SCAEK-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008-2009، ص32.

[12] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص22.

[13] سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، الجزائر،2008-2009، ص14.

[14] احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003،ص15.

[15] أحمد نور وأحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، دار الفقه العربية، لبنان، 1986، ص ص 9-10.

●تمسك محاسبة البنوك وفقا للأصول المتبعة في المشاريع التجارية والصناعية وتبعا لذلك يكون للبنك:

– **محاسبة مركزية في الإدارة العامة**: أي وجود محاسبة واحدة تتجمع فيها جميع العمليات الخاصة بالإدارة العامة، وكذا عمليات الفروع خلال فترة زمنية معينة.

– **محاسبة مستقلة لكل فرع من فروع البنك تظهر أعماله خلال فترة زمنية معينة**: أي أن لكل فرع من فروع البنك محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة، يسجل فيها عملياته، ثم يرسل الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها مع محاسبتها الخاصة.

– **تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة بالمراسلين بالخارج**، حيث تقوم المحاسبة المركزية وبصورة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الاوضاع العامة للبنك التجاري والحسابات الختامية.[16]

2 . خصائص النظام المحاسبي البنكي

تتمثل خصائص النظام المحاسبي البنكي فيمايلي:[17]

1. يتميز النظام المحاسبي البنكي بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية، واستخراج مراكز العملاء وعلى البنك أن يوازن بين هذه الأمور فلا يحقق الدقة على حساب السرعة أو العكس.

2. تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية المتجانسة.

3. تتم عمليات البنوك بإثبات قيم موجودة بالبنك وغير مملوكة له مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود النظامية مثل عمليات أوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تأمين سلف...إلخ.

4. تتميز إيرادات البنوك بأن أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء، وهي بذلك تختلف عن المنشآت التجارية والصناعية والتي تتميز إيراداتها بناتج زيادة سعر البيع عن تكلفة الشراء والإنتاج.

5. يجب أن يتميز النظام بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.

وفيما يلي شكل توضيحي للخصائص المميزة للنظام المحاسبي البنكي للبنوك التجارية بصفة مختصرة:

الشكل رقم (03) : الخصائص المميزة للنظام المحاسبي للبنوك التجارية

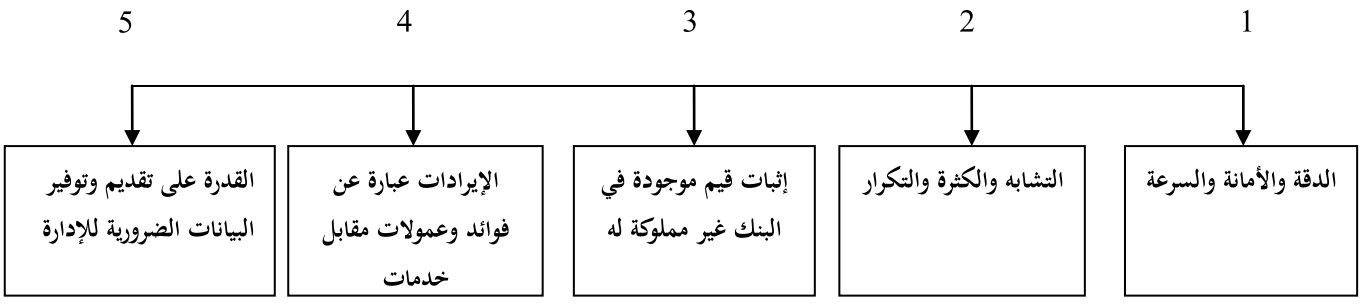

المصدر : فائق شقير وعاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص32.

[16] عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، ط1،دار المسيرة، الأردن،1998، ص 18.

[17] خالد أمين، العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة ، مرجع سبق ذكره، ص ص47-48.

II.عناصر و مبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي للبنوك التجارية

1. عناصر النظام المحاسبي البنكي

يتميز النظام المحاسبي البنكي بعدة عناصر كما هي مبينة في الشكل التالي :

الشكل رقم (04) : عناصر النظام المحاسبي البنكي

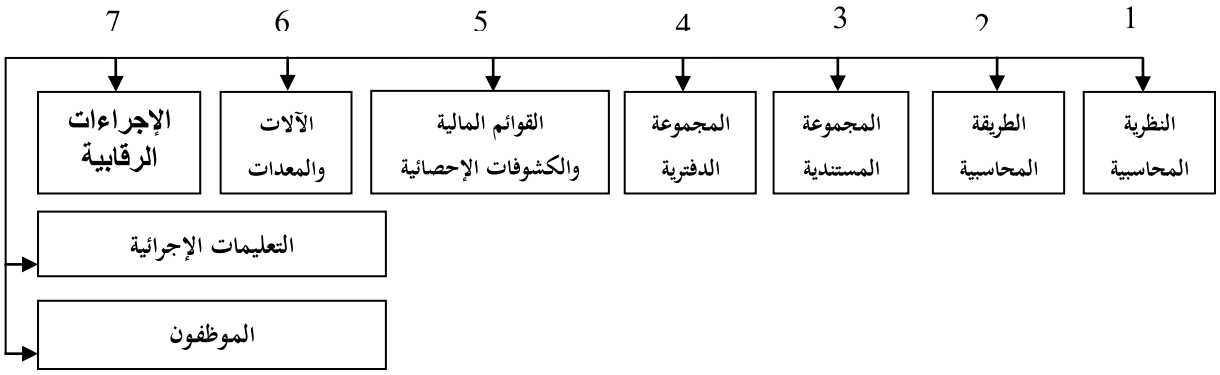

المصدر : فائق شقير وعاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، 2008، ص30.

وفيمايلي شرح لكل عنصر من عناصر النظام المحاسبي البنكي :[18]

- **المجموعة المستندية**: وهي المستندات والوثائق التي يتم بموجبها التسجيل في الدفاتر المحاسبية كالشيكات، الأوراق التجارية، الإشعارات، أوراق الخصم ...الخ.
- **المجموعة الدفترية**: وهي مختلف الدفاتر والكشوف التي تستعمل في التسجيل المحاسبي للعمليات التي يقوم بها البنك وتحددها الطريقة المحاسبية المعتمدة.
- **الأوراق الثبوتية**:وتشكل مصادر القيود في المستندات والدفاتر (القوانين، المراسيم).
- **التقارير والبيانات**: وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى التقارير والدراسات والكشوف الإحصائية، وتعد لأغراض معينة ووفق مواعيد تنظيمية.
- **الدليل المحاسبي**: ويظم مختلف أنواع الحسابات وأرقامها وتقسيماتها وتوزيعها على الدفاتر ومراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعية.
- **وسائل تطبيق العمل المحاسبي** : وتشمل الوسائل اللازمة لتنفيذ العمليات المحاسبية كاستخدام الحاسوب الالكتروني في معالجة كميات كبيرة من البيانات، بحيث نستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا مثل الآلات الحاسبة.
- **القواعد والتعليمات والإجراءات الرقابية**: وتشمل وسائل رقابية محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا على ضمان الدقة، وصحة الأعمال المحاسبية،وسلامة الأصول المختلفة والتأكد من تنفيذ العمليات الإدارية منها : التدقيق الداخلي، التفتيش، المراجعة الدورية ...الخ.
- **الطريقة المحاسبية** : نعني بها استخدام الدفاتر المساعدة والدفاتر العامة من اليوميات ودفتر الأستاذ .
- **القواعد والتعليمات للعمل المحاسبي**: وهي تبين حركة سير الأوراق والمستندات وكيف ولماذا؟ ومن يوقعها؟.
- **الموظفون**: وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات وإجراءات النظام حتى يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه.

[18] عبد الحكيم كرجة،محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع،الاردن،2000،ص23.

2. مبادئ النظام المحاسبي البنكي

للمحاسبة البنكية مجموعة من المبادئ شأنها في ذلك شأن المحاسبة العامة فبالإضافة إلى احترام المبادئ العامة يجب احترام المبادئ الخاصة التالية :[19]

- استمرار الطرق ودوامها؛
- مبدأ الحيطة والحذر؛
- استقلالية الدورات أو النشاطات؛
- عدم المقاصة بين عناصر الميزانية وخارج الميزانية؛
- إبراز الحقائق في صورتها الحقيقية؛
- لا تدرج المصاريف مباشرة في رأس المال دون المرور بحساب النتائج؛
- استمرارية الاستغلال أو النشاط؛
- احترام مبدأ التكلفة التاريخية.

و سيتم التطرق اليها بشيء من التفصيل في الطلب الثاني .

III. التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتجميع المعلومات و البيانات ثم تقوم بتفريغها بسجلات محاسبية خاصة وفق مراحل معينة و هذا طبقا للنظام المعمول به.

1. الدفاتر و الكشوفات الاساسية المستعملة في التسجيل المحاسبي

- **الدفاتر** :

الدفاتر : تتمثل في دفتر اليومية العامة و دفتر الأستاذ العام و المساعد و منها الحسابات الجارية، ودائع لأجل و التوفير، الفروع البنوك المحلية، البنوك الخارجية، حسابات غير الشخصية، الارباح و الخسائر، الموجودات و المطلوبات وغيرها [20].

– دفتر اليومية : وهو دفتر يتم التسجيل به كل العمليات المالية التي قام بها البنك يوميا في شكل قيود محاسبية بصورة منتظمة و حسب تاريخ و قوعها، انطلاقا من الوثائق الثبوتية، وقد نص القانون التجاري في المادة 9 منه على الزامية مسك دفتر اليومية و في المادة 11 على مسك دفتر اليومية حسب تاريخ و بدون ترك بياض أو تغيير ،كما نص على انه يجب ان يكون مرقم وموقع من قبل قاضي المحكمة[21].

وفمايلي شكل العام لليومية

الجدول رقم (01) : شكل العام لليومية

رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين	البيان، تاريخ العملية	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
		من ح/ اسم الحساب المدين الى ح/اسم الحساب الدائن		
		المجموع		

المصدر:فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الاسلامية، دار البارزني، عمان ، 1996،ص 56.

[19] بن فرج زوينة، تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك الجزائرية لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية، بدون سنة النشر، بدون مكان النشر، ص 11.

[20] خالد أمين، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، مرجع سبق ذكره، ص 348.

[21] رشيد مخولفي، القانون التجاري (سلسلة القانون للجميع)، كليك للنشر، 2010-2011 ، ص ص 6، 7.

- دفتر الأستاذ: هو دفتر يتضمن مجموعة الحسابات المفتوحة من طرف البنك و التسجيل به قائم على اساس الحركات المسجلة في اليومية ثم ترحل الى هذا الدفتر ، و تقفل حسابات في كل اليوم من شهر و ذلك حسب البنوك و المؤسسات المالية و هذا للسماح باعداد المراجعة للمراقبة [22]. و الجدول الموالي يوضح شكل الحساب

الجدول رقم (02) : شكل الحساب

حـ/ المدين			حـ/ الدائن		
تاريخ	البيان	المبالغ	التاريخ	البيان	المبالغ

المصدر: فؤاد توفيق ياسين، مرجع سبق ذكره،ص 47.

- **الكشوفات المستخدمة في التسجيل المحاسبي**

_ الكشوفات: كشف حركة اليومية الشامل،حركة الخزينة، العمليات المصرفية،المقاصة،العمليات المصرفية الخارجية، النفقات و الايرادات الجارية، موافقة حركة اليومية، المركز المالي للبنك،ميزان المراجعة الشهرية،الميزانية الشهرية، الارباح و الخسائر الشهرية، البيان الشهري على نموذج المقرر من البنك المركزي،قوائم المصارف الإدارية الحسابات الجارية، الحسابات النظامية،و غير ذلك [23].

- ميزان المراجعة : ان الهدف من هذا الكشف هو التحقق ما اذا كانت التسجيلات التي قام بها في دفتر اليومية و دفتر الاستاذ، حيث ان كل عملية مدينة تقابلها في الجانب الدائن لذا يجب التحقق من ان :

_ مجموع ارصدة المدينة = مجموع أرصدة الدائنة

_ مجموع المبالغ المدينة = مجموع المبالغ الدائنة

_ مجموع ميزان المراجعة = مجموع الميزانية

و في مايلي نموذج لميزان المراجعة

الجدول رقم (03) : نموذج لميزان المراجعة

رقم الحساب	الحسابات	المبالغ		الارصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن
	المجاميع				

المصدر : فائق شقير و عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 303.

- الكشوفات الدورية : يستخدم البنك عدة كشوفات اهمها :

الجدول رقم (04) : كشف حركة صندوق المقبوضات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	عمليات الحسابات الجارية عمليات الودائع و التوفير عمليات الودائع باشعار		الرصيد المودع بالخزينة
	المجموع		المجموع

المصدر : فائق شقير الاخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص 292 .

[22] محسن بالقاسم ، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية ، مرجع سق ذكره، ص 24.

[23] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 348.

الجدول رقم (05) : كشف حركة الخزينة

المقبوضات		المدفوعات	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
	راس المال المدفوع رصيد صندوق المدفوعات رصيد صندوق المقبوضات		المودع لدى البنك المدفوع لصندوق المدفوعات الرصيد
	المجموع		المجموع

المصدر: فائق شقير و عاطف الاخرس، عبد الرحمن سالم،مرجع سبق ذكره،ص 294.

الجدول رقم (06) : كشف حركة الصندوق المدفوعات

المقبوضات		المدفوعات	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	المقبوضات من الخزينة		المدفوعات المختلفة إيجار مباني الثاث و التجهيزات الآلات السيارات عمليات قسم الكمبيالات عمليات قسم الأوراق المالية عمليات قسم الحسابات الجارية
	مجموع المقبوضات		مجموع المدفوعات و الرصيد المدفوع
	المجموع		المجموع

المصدر: فائق شقير الأخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص297.

– الحسابات الختامية :

الارباح و الخسائر : يتم إعداده في نهاية العام للتوصل الى صافي نتيجة البنك من ربح أو خسارة و تقفل في هذا الحساب جميع عناصر المصروفات و الايرادات، ويتم عادة اعداد هذا الحساب بثلاثة نماذج وفق الغرض الذي يعد من اجله:

_ الاول تفصيلي جدا يخدم أغراض ادارة البنك؛

_ الثاني محدد بنمذج معتمد سلفا من قبل البنك المركزي ؛

_ الثالث محددا أيضا من قبل البنك المركزي لغرض النشر [24].

و النموذج التالي يوضح لغرض النشر

الجدول رقم (07) :حساب الارباح و الخسائر للبنك المركزي

المقبوضات			المدفوعات		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
		الفوائد المدينة فوائد الحسابات الجارية فوائد ودائع التوفير			الفوائد الدائنة فوائد الكمبيالات فوائد السندات المخصومة

[24] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره،ص 370.

			فوائد حسابات البنوك		فوائد الحسابات الجارية
			العملات		فوائد السلف و القروض
			المصاريف العمومية		العملات الدائنة
			الاستهلاكية		مختلف الفوائد
			مخصصات		فرق العملة الاجنبية
			صافي الارباح		صافي الخسائر

المصدر: فائق شقير الاخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص311.

2. مراحل تسجيل المحاسبي في البنوك التجارية [25]

يقوم التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية على قيد العمليات أولا بأول و يوما بيوم في السجلات المختلفة و استخراج ميزان المراجعة و يتم ذلك على مراحل هي:

- **كشف الحركة اليومية** : تقم البنوك بتسجيل عملياتها يوما بيوم و تقيد كل العملياتها المصرفية بواسطة إشعارات خصم و اضافة بنفس القيمة، حيث تتولى الاقسام المختلفة اعداد كل مايخص ذلك، و هذا يتم في كشف الحركة اليومية بحيث يخصص يومية مساعدة لحركة الخزينة و تتضمن جميع العمليات الايداع و السحب النقدية، كما أنه يخصص يومية مساعدة أخرى لحركة المقاصة و تعتبر هذه السجلات تفصيلا شاملا لجميع عمليات الفروع .
- **كشف حركة المراجعة اليومية**: بعد اتمام كشف الاشعارات بالسجلات او اليوميات المساعدة الممسوكة بمعرفة الاقسام المعنية، و قيمها في كشف الحركة اليومية، تفرز هذه الاشعارات و تقسم الى مجموعات معينة وفقا للحسابات التي يظهرها سجل الاستاذ العام المساعد، ثم تفرغ في عدد من الكشوف المراجعة اليومية و التي يعدها قسم الحسابات العامة في نهاية كل يوم للتأكد من صحة وسلامة و دقة التوجيه المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات التي تمت خلال هذا اليوم .
- **سجل ملخص كشف الحركة اليومي** : هذا يقوم كل قسم الحسابات اعداد ملخص لكشف حركة اليومية، حيث يقوم بمطابقة المجاميع التي تظهر في كشف حركة اليومية، وهذا للتأكد من الضبط الداخلي و كأساس للقيد في دفتر اليومية العامة، يقسم الحسابات العامة و كذلك الترحيل الحسابات المختلفة بدفتر الاستاذ العام كما انه يتم مراجعة كل القيود التي أجريت بطريقة النداء.
- **ميزان المراجعة اليومي**: يتم القيد في سجل الاستاذ العام المساعد و الذي يشمل الحاسابات التفصيلية لمجموعة حسابات الاستاذ العام من واقع اشعارات الخصم و الاضافة أو من واقع مجاميع كشف المراجعة اليومي بالنسبة لبعض الحسابات ثم ترحيل الارصدة المستخرجة منها الى كشف ارصدة الاستاذ العام و الاستاذ المساعد الذي يعد بمثابة ميزان مراجعة لأرصدة كل منها لغرض اجراء المقابلة بين ارصدة الحسابات الجزئية و ارصدة الحسابات المجمعة و يمكن اعداد عدد من موازين المراجعة الجزئية من واقع دفاتر الاستاذ المساعد و هذا لاستكمال عملية الضبط الداخلي.
- **المركز المالي** : يتولى كذلك قسم الحسابات العامة اعداد قائمة المركز المالي للبنك و ذلك في نهاية كل يوم و تشمل قائمة المركز المالي جميع الارصدة خلال اليوم الحالي و كذلك الرصيد في نهاية اليوم و تستخدم هذه القائمة كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير النشاط في اليوم الموالي .
- **نظام الضبط الداخلي**: تمسك بعض البنوك سجلات مساعدة للحسابات من نسختين أحدها للأقسام المعنية أما النسخة الثانية بقسم مراكز العملاء ، أما بالنسبة للنسخة الاخرى الغير الشخصية فتمسك بقسم الحسابات العامة، حيث يتم

[25] محسن بالقاسم ، مرجع سبق ذكره،ص ص 28،27 .

ضبط النسخة الاولى من كشوفات الحسابات الجارية المحتفظ بها في قسم العملاء صباح كل يوم بالإضافة الى القيام المسئولين بمراجعة القيود التي أثبتت في اليومية مع التأكد من تطبيقها كما هو الحال المعمول به.

المطلب الثاني : المحاسبة البنكية

الفرع الاول : المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

I. عرض نظام المحاسبي المالي SCF

يعتبر النظام المحاسبي المالي إعادة صياغة للمخطط المحاسبي ، الذي تندرج في إطار عمليات التحديث التي صاحبت الإصلاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر،و يهدف إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الاصطلاحات الاقتصادية،التي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر ، وبشكل خاص الدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المالية و المحاسبية حول المؤسسات الجزائرية خاصة المستثمرين الأجانب.

1. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

لقد استمد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من المعايير المحاسبة الدولية حيث يتكون هذا الإطار من التعريف بالنظام و مجال تطبيقه.

أولا: التعريف بالنظام المحاسبي المالي: نجد هناك تعريفين تعريف لاقتصادي وآخر قانوني :

1. التعريف اقتصادي : عرف 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 للنظام المحاسبي في المادة 03 منه، و الذي سمها في هذا النص بالمحاسبة المالية " المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم العولمة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها ، و تقييمها، و تسجيلها و عرض الكشوف تعكس صورة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان بنجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ".[26]

2. التعريف القانوني : " نظام المحاسبة المالية الجديدة هو مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم القانون وفقا للمعايير المالية و المحاسبية الدولية المتفق عليها " .[27]

ثانيا : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

لقد حدد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المواد 2،4،5 من قانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 و ذلك كما يلي :

" تطبق أحكام هذا القانون على شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها و يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

و كيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية هي كالأتي :

- شركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛
- التعاونيات؛
- أشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

[26] القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الجزائر، 2007، ص 3.

[27] كنوش عاشور ، النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، الشلف، 2009 ، ص 291 .

كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالهم عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة .[28]

ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي

من أهدف النظام المحاسبي المالي الجديد تحقيق ما يلي :

- ترقية نظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- عمل على تحقيق العقلانية من وصول إلى الشفافية في عرض معلومات؛[29]
- المساعدة على نمو المر دودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآيات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير؛ [30]
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافية تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية؛
- يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و مصداقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛[31]
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بتحقيق أقل التكاليف في التسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.[32]

2. مبادئ و تنظيمات النظام

أولا: المبادئ و الفروض المحاسبية

لقد استمد النظام المحاسبي المالي مبادئه و فروضه من معايير المحاسبة الدولية، فكانت كالتالي:

1.الفروض المحاسبية :

- فرض الوحدة المحاسبية: كما جاء في المادة رقم 09 من مرسوم التنفيذي رقم 156/08 :

* اعتبار الكيان وحدة محاسبية مستقلة و منفصلة عن مالكها و عليه تأخذ الكشوف في الحساب معاملات الكيان دون معاملات المالكين و المساهمين؛

---

[28] القانون رقم 07-11 ، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

[29] آيت محمد مراد و أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد تحديات و أهدف،ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية IAS/IFRS ، جامعة سعد دحلب،بليدة ، من 13-15 أكتوبر 2009 ، ص7 .

[30] كنوش عاشور ، النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر،مرجع سبق ذكره، ص 293.

[31] آيت محمد مراد و أبحري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

[32] تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة " الوزارة المالية"،ص 2 .

* استبعاد العماليات التي لا تخص الوحدة المحاسبية؛

* الدفاتر المحاسبية للوحدة المحاسبية مستقلة عن دفاتر الملاك و المساهمين .[33]

– فرض الاستمرارية: إن وجود و تطبيق فرض الوحدة المحاسبية، يتطلب النظر إلى أن هذا الكيان قام لكي يبقى ولفترة غير محدودة، ماعدا بعض الأنشطة التي تحتم عليها طبيعتها الانتهاء خلال فترة معينة و التصفية وذلك مثل أعمال التشييد و المقاولات.

كما يلعب هذا دورا هاما في إعداد القوائم المالية الختامية للمؤسسة إذا أنه بناءا على استمرارية المؤسسة فان ميزانيتها تعد في نهاية كل فترة مالية، وذلك ما لم تظهر قرينة أو شك في عدم صحة أو ملائمة هذا الفرض، أي عدم القدرة على الاستمرار.[34]

– فرض الاستحقاق: إن الأحداث الناتجة عن التعاقدات سواء كانت نواتج أو أعباء و المتعلقة بالفترة المعينة يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية خلال الفترة التي نشأت فيها حتى و لو أن التسديد سيتم في الفترة الاجتماعية اللاحقة، يعني أنه يتم اعتراف بأثر العمليات و الأحداث الأخرى عند حدوثها، وليس عند استلام أو دفع النقدية فهي تظهر في القوائم الفترات التي هي مرتبطة بها.[35]

– فرض وحدة القياس النقدي: يقوم هذا الفرض على أساس أن الوحدة النقدية هي المقياس المعتمد لإثبات العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية، وأنه لا يسجل في هذه الدفاتر سوى العمليات التي تحدد قيمتها النقدية وتثبت في السجلات بهذه القيم، كما يفترض أن وحدة القياس النقدي سوفى تبقى ثابتة بدون تغيير حتى يكون القياس مدلوله السليم، وهنا من الصعب قبول هذا الفرض في ظل الأزمات الاقتصادية و خاصة في ظل التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، و الذي يؤدي إلى غياب التعبير الحقيقي، و الصادق لمفردات الأصول و الخصوم غير المتجانسة التي تقاس بوحدة نقدية ثابتة شكليا متغيرة فعليا.[36]

2. **المبادئ المحاسبية** : يعني المبدأ بشكل عام – حقيقة أساسية– تكون أساس لحقائق أخرى تشتق منها و يعني هذا أن هناك مجموعة قواعد يجري الاتفاق عليها، ومن ثم قبولها في الوسط المهني لحسن استقرارها في الممارسات العملية لتصبح مرشدا مشتركا في الممارسات المهنية، حيث تستند في صياغتها على الفروض المحاسبية .[37]

– مبدأ المقاصة: يقوم هذا المبدأ على عدم جواز القيام بالمقاصة بين الحسابات كل من أصول و خصوم المؤسسة أو حسابات إيراداتها و أعبائها، وهذا يهدف إظهار نتيجة أعمال المؤسسة بشكل صادق من خلال المعالجة الصحيحة و السليمة و الكاملة لكل العمليات التي حدثت دون اختصراها و الأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر عدم جواز المقاصة بين ديون و حقوق نفس المورد.[38]

---

[33] سعد بورواي، الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية – تجارب و تطبيقات و آفاق–، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، الجزائر،ص 11.

[34] محمد مطر و موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية،دار وائل، الأردن، الطبعة الثانية،2008، ص 49.

[35] شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008،ص30.

[36] سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 55.

37 وليد ناجي الحيالي، أصول المالية، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمرك، الجزء الثاني، 2007، ص 52.

[38] مداني بلغيث، أهمية الاصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004،ص 41.

– مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يقضي هذا المبدأ بتفضيل الواقع الاقتصادي على الظاهر القانوني،ودلك أثناء المعالجة المحاسبية للأحداث الإقتصادية، وتظهر صعوبة كبيرة في حل مشاكل محاسبية تطبيقية متعلقة ببعض العمليات، بين من يريد التعامل بالشكل القانوني و من يريد التعامل معها حسب الواقع الاقتصادي.[39]

– مبدأ التكلفة التاريخية: بموجب هذا المبدأ يتم إثبات أصول و التزامات حسب السعر التبادلي الفعلي و الممثل لقيمة النقد أو النقد المكافئ المدفوع لحيازتها في تاريخ إقتناء الأصل أو نشوء الالتزام أما ما يطرأ على التكلفة من تغير بعد تاريخ اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام قيم تجاهله.[40]

– مبدأ تحقيق الإيرادات: تعتبر الفترة المحاسبية نتيجة عمليات و أنشطة المؤسسة المختلفة من شراء و إنتاج و تسويق، ويؤدي امتداد هذه الأنشطة على مدار حياة المؤسسة إلى ضرورة وجود قاعدة يسترشد بها المحاسب عندما يكون بصدد تحديد الإيرادات التي يمكن اعتبارها خاصة بفترة محاسبية معينة دون الفترات الأخرى.

و يقضي هذا المبدأ بضرورة الاعتراف بتحقيق الإيراد و إثباته محاسبيا إذا توفرت فيه شروط تتمثل في:

* قيام المؤسسة بالأنشطة الرئيسية اللازمة التي يمكن عندها القول باكتساب الإيراد؛
* توفر دليل موضوعي لوجود عملية تبادل الفعلي تمكن من قياس قيمة هذا الإيراد؛
* توفر قدرة معقول من تأكد من إمكانية تحصيل هذا الإيراد أو تقدير إمكانية تحصيله.[41]

– مبدأ مقابلة الايرادات بالتكاليف: يقتضي هذا المبدأ بوجوب الاعتراف بالتكاليف التي تحملتها المؤسسة في نفس الفترة المحاسبية التي تم خلالها الاعتراف بالايرادات التي حققتها من السلع و الخدمات الناتجة عن تلك التكاليف وذلك حتى تتمكن من تحديد نتائج عمليات الدورة بصفة دقيقة ، وهذا يستدعي ضرورة تتبع علاقة السببية بين الايرادات و مايلزم لتحقيقها من أعباء بغض النظر عن توقيت سداد تلك الاعباء.

و حسب هذا المبدأ يستلزم تحديد ايرادات الفترة المحاسبية أولا ثم تحديد تكاليف الفترة ثانيا [42].

– مبدأ الحيطة و الحذر: يقوم هذا المبدأ على اساس تسجيل الخسائر المحتملة[43] .

– مبدأ الموضوعية : التأكد بأية وسيلة مادية لحدوث الواقعة المادية و قد اعتبرت المستندات المحاسبية دليلا ماديا على ذلك برهان مكتوب يؤيد حدوث الواقعة ,لذلك فالمحاسبة لا تعتمد بالعمليات المالية و لا تسجل بالسجلات المحاسبية دون وجود توثيق مستندي يؤيد حدوث كل عملية على انفراد [44].

– مبدأ الدلالة: و نعني بذلك وجود المعلومات عندما يمكن ان تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم على تقدير الاحداث الماضية أو الحاضرة أو القادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها [45].

---

[39] مرجع سبق ذكره،ص44.

[40] فؤاد عبد العزيز، الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

[41] طارق حمزة، المخطط الوطني المحاسبي دراسة تحليلية إنتقادية، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، الجزائر،2004/2003،ص27.

[42] مرجع سبق ذكره، ص 28.

[43] Anne le Manh,Catherine Maillet,le meilleur des normes comptbles interationales IAS/IFRS, sup'foucher,p14.

[44] وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره،ص 61.

[45] القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008المحدد القواعد التقييم المحاسبي و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائري، الصادرة 25 مارس2009، العدد 19، الجزائر، ص 88 .

II. الممارسات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي المصرفي SCFB

1. قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي

لقد جاء في نصوص النظام رقم 09-08 المؤرخ في 12 محرم عام 1431 الموافق لـ 29 ديسمبر سنة 2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية كل ما يخص قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي البنكي وذلك كما يلي:[46]

في أول الأمر أتى على إعطاء مفهوم للأصل والخصم المالي والقيمة العادلة والتكلفة المهتلكة (التاريخية)، وذلك في المواد 03، 04، 05، 06، 07، كالآتي:

- **الأصل المالي** : هو كل أصل يأخذ شكل الخزينة، أداة أموال خاصة لدى كيان آخر، حقا تعاقديا لاستلام أموال سائلة أو أصل مالي آخر من كيان آخر، حقا تعاقديا لتبادل أصول وخصوم مالية مع كيان آخر، كما تشكل الأموال بالصندوق جزءا من الأصول المالية خصوصا الموجودات لدى بنك الجزائر والخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية والبنوك الأخرى والأسهم والسندات والأوراق المماثلة الأخرى.
- **الخصم المالي** : هو كل خصم يأخذ شكل الالتزام التعاقدي، وذلك بـ :
- تسليم لكيان آخر أموالا سائلة أو أصلا ماليا آخر؛
- أو تبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مناسبة للكيان.
- **القيمة العادلة** : هي المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما أو إنقضاء خصم ما بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادلة.
- **التكلفة المهتلكة للأصل أو الخصم المالي** : هي المبلغ الذي قيم به الأصل المالي أو الخصم المالي عند تسجيله المحاسبي الأول، مطروحا منه تسديدات الأقساط الرئيسية، مضافا أو منقوصا (+/-) الاستهلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق، مطروح منه كل تخفيض بسبب خسارة القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

كما أنه تم تصنيف الأصول المالية إلى الفئات التالية مثل ما جاءت به المادة رقم 08.

- أصول مالية محتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق (التكلفة التاريخية)؛
- أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة (القيمة العادلة)؛
- تسليفات وحقوق (التكلفة التاريخية)؛
- أصول مالية متاحة للبيع (القيمة العادلة)؛
- أصول مالية أخرى (تقيم وتسجل محاسبيا حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).

يرتبط هذا التصنيف بنية الكيان عند الحصول على هذه الأصول.

- تتضمن الخصوم المالية فئتين كما ورد في المادة 21 من النظام هما :
- الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة (القيمة العادلة)؛
- الخصوم المالية الأخرى (التكلفة التاريخية).

[46] النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 25 فبراير2010،العدد 14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص20.

2. مدونة سير الحسابات

جاء في النظام رقم 09-04 المؤرخ في عام 1430 الموافق لـ 23 يوليو 2009 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، مدونة حسابات خاصة بقطاع البنوك، وهي تتلاءم مع الإصلاحات التي تبنتها السلطة على هذا القطاع حيث أن مدونة الحسابات تعبر عن أهم النتائج التي انبثقت عن هذه الإصلاحات وقد راعت السلطة في وضع هذه المدونة على نوع من الشمولية والعقلانية وذلك حسب احتياجات المخطط المحاسبي البنكي وسنعرض فيما يلي لأصناف التي تحتويها هذه المدونة أما فيما يخص عرض المدونة بالتفصيل ندرجها في **الملحق رقم (01)**[47]

- **الصنف 01 :عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك**

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، حيث أنها تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية.

وفيما يخص العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

- **الصنف 02 : حسابات العمليات مع الزبائن**

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم، حيث تشمل القروض للزبائن على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها، أما فيما يخص حسابات الزبائن تتضمن على مجل الموارد المتلقاة من الزبائن كالودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق، ...الخ.

وتستثنى من هذا الصندوق الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات.

- **الصنف 03 : حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية**

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية، حيث أنها تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار، كما يضم هذا الصندوق عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاصة.

- **الصنف 04 :القيم الثابتة**

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة، كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

- **الصنف 05 : رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة**

تجمع في حسابات هذا الصنف مجموعة وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة.

كما تظهر أيضا في هذا الصنف، النواتج والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)،نتيجة السنة المالية.

---

[47] نظام رقم 09-04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص ص 15-16.

●الصنف 06 : الأعباء

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض ، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات و وخسائر القيمة، كما أنه تظهر في هذا الصنف مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة وكذلك تظهر أخيرا العناصر غير العادية، الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

●الصنف 07 : النواتج

تشمل حسابات هذا الصنف على مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة، وزيادة على نواتج الاستغلال البنكي والمتعلقة بالنشاط البنكي المحاسبي تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.

ويتم التمييز بين نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وكذا حسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعملات.

●الصنف 09 : خارج الميزانية

تشمل بنود هذا الصنف على مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة، ويتم التمييز بين مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل، ولقد تم في هذا السياق تخصيص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل والضمان والالتزامات على الأوراق المالية وأخرى بالعملات الصعبة.

3.القوائم المالية البنكية.

كما جاء في نظام رقم 09-05 المؤرخ 29 شوال 1430 الموفق ل 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها .

فتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج وجدول نفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة و الملاحق .[48]

الميزانية : تعتبر الميزانية الحركة العاكسة للمركز المالي للبنك لذا فهي تجمع الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية وتأخذ ضمن الجدول معلومات السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة كما انه يجب مراعات في قائمة الميزانية ما يلي :[49]

1- جانب الأصول:

_ وضعية سندات الخزينة تجاه البنك لمركزي؛

_ مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبتها تجاه البنك المركزي؛

_ سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف؛

_ التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض و التسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى؛

_ التوظيفات النقدية الأخرى؛

_ سندات التوظيف.

2- جانب الخصوم:

_ الودائع المستلمة من البنوك الأخرى؛

_ الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدي؛

---

[48] نظام رقم 09-05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، بتاريخ 29 ديسمبر 2009،العدد76،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.ص 17.

[49] نظام رقم 09-05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-22.

_ المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين؛

_ شهادات إثبات الودائع؛

_ السندات لأمر، السفتجة، والخصوم الأخرى؛

_ أموال أخرى مقترضة .

و لمزيد من التفاصيل أكثر انظر **الملحق رقم (02)** .

قائمة خارج الميزانية : تهتم هذه القائمة بتسجيل عمليات الصنف 09 (حسابات خارج الميزانية) ويقصد بالعناصر خارج الميزانية تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلا لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

و لتفصيل اكثر انظر **الملحق رقم (03)**.

جدول حسابات النتائج: و تتضمن النتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة و يتم من خلال توضيح كل العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترتها المالية معينة و يطلق عليها ايضا بقائمة الدخل [50]

وتأخذ هذه القائمة الشكل التالي :جدول رقم 03 نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

كما انه يجب مراعاة ظهور العناصر التالية في جدول حسابات النتائج كما يلي :[51]

_منتوجات الفوائد وما شابهها؛

_ أعباء الفوائد وما شابهها؛

_ الأتعاب والعمولات المقبوضة؛

_ الأتعاب والعمولات المدفوعة؛

_ المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن السندات (حسب كل فئة منها)؛

الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف؛

_ منتوجات الإستغلال الأخرى؛

_ خسائر القروض و التسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد؛

_ أعباء الإدارة العامة؛

_ اعباء الإستغلال الأخرى.

و لتفصيل أكثر أنظر **الملحق رقم (04)**.

جدول تدفقات الخزينة: هي قائمة تعرض التحصيلات النقدية ،و المدفوعات النقدية و صافي التغير في النقدية و هي تتكون من ثلاثة أنشطة :تشغيلة، تمويلية، استثمارية و ذلك خلال فترة زمنية محددة بحيث تؤدي الى تحديد رصيد النقدية[52].

ويجب مراعاة مايلي في جدول تدفقات الخزينة[53]:

– آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة؛

---

[50] صرارمة عبد الوحيد، النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج، الملتقى الوطني الاول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و تداعيات و آفاق، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، يومي 7،8 ديسمبر 2010،ص 7.

[51] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري, القرار المؤرخ في 26جوان2008 الذي يحدد قوائم التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف والمالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19،ص 25.

[52] صرارمة عبد الوحيد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[53] نظام رقم 09-05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، مرجع سبق ذكره، ص 30.

– عدم التوافق أو تسويات (دخول خروج) أموال الخزينة العملياتية السابقة المتعلقة بالاستغلال ؛

–عرض تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل كلا على حدا؛

- تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع المؤسسات المالية خاصة على :

– التحصيل و الدفع المرتبط بالحقوق عل الهيئات المالية (ما عدا العناصر المدرجة في الخزينة) ؛

– التحصيل و الدفع المرتبط بالديون تجاه المؤسسات المالية خارج الديون الملحقة.

- تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع الزبائن خصوصا على:

– التحصيل و الدفع المرتبط بالحقوق على الزبائن خارج الحقوق الملحقة.

- تتضمن الدفقات المتعلقة بالعمليات المؤثرة في الاصول و الخصوم المالية خاصة على :

– التحصيل و الدفع المرتبط بالحقوق على الزبائن خارج الحقوق الملحقة؛

– التحصيل و الدفع المرتبط بالديون تجاه الزبائن خارج الديون الملحقة؛

- تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات المؤثرة في الاصول و الخصوم المالية خاصة على :

– التحصيل و الدفع المرتبط بالأصول المالية المملوكة لأغراض التعامل؛

– التحصيل و الدفع المرتبط بالديون الممثلة بورقة مالية؛

- تتضمن التدفقات المتعلقة بالأصول المالية بما فيها المساهمات على ما يأتي:

– الدفع المرتبط بالاقتناء الفروع الصافية من الخزينة المكتسبة؛

– الدفع المرتبط بتنازلات الفروع الصافية من الخزينة المتنازل عنها ؛

– الدفع المرتبط بحصص الارباح المقبوضة؛

– الدفع المرتبط باقتناءات الاصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق؛

– التحصيل المرتبط بتنازلات المالي المملوكة حتى تاريخ استحقاق؛

– التحصيل المرتبط باكتساب الاصول المالية المتاحة للبيع؛

– التحصل المرتبط بتنازلات الاصول المالية امتاحة للبيع؛

– التحصيل المرتبط بالفوائد المقبوضة خارج الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها؛

- تتضمن التدفقات المتعلقة بالعقارات الموظفة خاصة على:

– الدفع ال مرتبط باقتناء العقارات الموظفة؛

– التحصيل المرتبط بتنازلات العقارات الموظفة؛

- تتضمن التدفقات المتعلقة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية خاصة على:

– الدفع المرتبط باقتناء الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛

– التحصيل المرتبط باقتناء الاصول الثابتة المادية و غير المادية؛

- تتضمن التدفقات المتأتية أو الموجهة للمساهمين خصوصا على :

– التحصيل المرتبط بإصدارات أدوات رؤوس الاموال؛

– التحصيل المرتبط بتنازلات أدوات رؤوس الاموال؛

– الدفع المرتبط بحصص الارباح المدفوعة؛

– الدفع المرتبط بالعوائد الأخرى غير تلك التي يمكن ربطها بالنشاط العماليالتي أو الاستثماري؛

● تتضمن التدفقات الصافية الأخرى المتأتية من أنشطة التمويل خاصة على:

– التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الإقتراضات و الديون الممثلة بورقة مالية، بما فيها الأوراق المالية لسوق ما بين البنوك و أوراق الحقوق القابلة للتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل؛

– الدفع المرتبط بتسديدات الإقتراضات و الديون الممثلة بورقة مالية، بما فيها الأوراق المالية لسوق ما بين البنوك و أوراق الحقوق القابلة للتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل؛

– التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الديون المشروطة؛

– الدفع المرتبط بتسديدات الديون التابعة؛

– الدفع المرتبط بالفوائد المدفوعة خارج الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها؛

و لتفصيل اكثر انظر **الملحق رقم (05)**.

جدول تغير في الأموال الخاصة : يعبر جدول تغير في الأموال الخاصة عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

ويراعى في قائمة التغير في الأموال الخاصة ظهور الحركات المرتبطة بما يلي:[54]

_ النتيجة الصافية للسنة المالية.الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة؛

_النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة؛

_ عمليات الرسملة وهي التي تتعلق بزيادة أو انخفاض رأس المال وتسديد رأس المال؛

_ توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

و لتفصيل اكثر **أنظر الملحق رقم (06)**.

الملاحق: يشتمل ملحق الكشوف المالية على التغيرات الضرورية لفهم أفضل الكشوف المالية ويشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيد لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن:[55]

_ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية؛

_ مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية ؛

_ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات المشاركة و المعاملات التي تمت مع هذه الكيانات؛

_ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة .

[54] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها , العدد رقم 19,ص 26.

[55] مرجع سبق ذكره ،ص 27.

الفرع الثاني : المعايير المحاسبة البنكية

I. مفهوم، أهمية ، خصائص، المعايير المحاسبة الدولية

1. تعريف معايير المحاسبة الدولية:

سنقوم بتعريف معايير المحاسبة الدولية لكن قبل ذلك نعرف المعيار .

_ تعريف المعيار:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة STANDARD الانجليزية وهي تعني نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جدوته.

ويعرف المعيار حسب (I50:international standarads oramisation) على أنه وثيقة أعدت بإجماع ومصادق عليها هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالاتها مشتركة ومتكررة قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين. [56]

تعريف المعيار المحاسبي:

تعرف المعايير المحاسبية على أنها مجموعة المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة التي يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من قياس واثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة .[57]

_ معايير المحاسبة الدولية عبارة عن نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات الصادرة عن هيئات دولية والتي تتمثل في مجلس معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبة[58]

2. أهمية معايير المحاسبة الدولية:

لقد بدأ الاهتمام مؤخرا بالمعايير الدولية وكذا المحاسبة الدولية لعديد من الأسباب نذكر منها [59]:

1_ تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية ؛

2_ تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية ؛

3_ تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية نضاعفها في الفترات اللاحقة .

ونلاحظ من هذا كله أن الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية جاءت من أجل :[60]

1_ تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة؛

2_ إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛

3_ تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛

4_ اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب؛

وإن غياب معايير المحاسبة سوف يؤدي إلى:

1_ استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة؛

اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة؛

---

[56] حواس صلاح،التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي،مرجع سبق ذكره، ص 58.

[57] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول المغربية،أتراك للطباعة والنشر والتوزيع،مصر، 2005،ص 58.

[58] بن ناصر عيسى،بوهرين فتيحة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة، ملتقى وطني حول معايير المحاسبة الدولية، والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق،المركز الجامعي بسوق اهراس ، الجزائر 25-26 ماي 2010، ص 09.

[59] حواس صلاح، مرجع سابق ذكره، ص 59.

[60] مرجع سبق ذكره،ص ،60.

1_ صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين.

3. خصائص المعايير المحاسبية الدولية:

تتميز معايير المحاسبة الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها:[61]

_ قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة عرفتها معايير هيئة معايير المحاسبة الدولية، التي نتج عنها توسيع مجال الاستثمارات وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها دون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.

_ قوتها التي اكتسبتها نمن خلال التوفيق بين التبادل الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية حيال المواضيع التي أخذت بها المعايير,وهذا ما منحها نوعية وجودة عالية.

_ مرونتها نتيجة ما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها؛

_ أنها غير إجبارية التطبيق،لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

II. الهيئات الدولية المهتمة بالمعايير .

إن التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية ساهمت فيه مجموعة من الهيئات المحاسبية المحلية و الدولية التي تضافرت جهودها من أجل هدف واحد وهو إصدار مبادئ ومعايير محاسبية تلقى القبول العام.

_ لجنة معايير المحاسبة الدولية:

تأسست هيئة المعايير المحاسبية الدولية في جوان 1973 على إثر اتفاق بين المنظمات المهنية المحاسبية لتسعة دول هي (ألمانيا،استراليا، كندا ،الولايات المتحدة الأمريكية،فرنسا،اليابان،المكسيك،هولندا،المملكة المتحدة)

ومنذ سنة 1984 أصبح أعضاءها الذين تتشكل منهم كل المنظمات المهنية المنتمية للفدرالية الدولية للمحاسبينIFAC حيث بلغ عدد الأعضاء حاليا 133 منظمة عضو و 05 منظمات مشاركة و 103 دولة.[62]

أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية:

تتلخص أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:[63]

1_وضع ونشر معايير محاسبية تحض بالقبول الدولي لغرض استعمالها في إعداد وعرض القوائم المالية؛

2_ العمل من أجل رفع التوافق بين معايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية بين مختلف الدول.

أجهزة لجنة معايير المحاسبية الدولية :

تتشكل اللجنة من ا لأجهزة التالية :

2_ مجلس معايير المحاسبة الدولية :IASC (Board)

هو المجلس الذي يضع ويحسن معايير المحاسبة المالية و التقارير للمؤسسات. [64]

ويتكون من 13 أعضاء دول وأربعة أعضاء تنظيمية بالإضافة على ملاحظين من هيئات معروفة مثل FABS/IOSCO حيث يشتركون في النقاش فقط وليس لهم حق التصويت[65]

مسؤوليات مجلس معايير المحاسبة الدولية:

تتمثل مسؤوليات مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:[66]

---

[61] دشاش أم الخير ، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،2009-2010،ص 32.

[62] دشاش أم الخير ، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مرجع سبق ذكره ،ص 32.

[63] مداني بن بلغيث،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية،مرجع سبق ذكره، 128.

[64] خالد مقدم،تبني معايير المحاسبة الدولية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير،محاسبة وتدقيق، غير منشورة،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2009، ص ص 74-75.

[65] مرجع سبق ذكره،ص 75.

_ اعتماد مقترحات المشروعات وطرق و أساليب إعداد المعايير؛

_تعيين لجان التوجيه Steringcommittees؛

_إقرار مسودة الإعلان عن معايير المحاسبة الدولية النهائية.

وعددهم 22 أمينا .

مسؤولية الأمناء:

ولديهم عدة مسؤوليات من أهمها القيام بما يلي :

_ تعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASK) ووضع معايير لخدمة الأداء؛

_ تعيين أعضاء لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية والمجلس الاستشاري للمعايير؛

_ مراجعة سنويا إستراتيجية مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وفعاليتها، بما في ذلك مراجعة جدول أعمال (IASB)وليس تصميمه؛

_ الترويج لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية وعملها والترويج التطبيقي الصارم لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية شريطة أن يكون الأمناء مستبعدون من المشاركة في المسائل؛

_ المصادقة على التعديلات التي أدخلت على الدستور بعد إتباع العملية القانونية بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مسودة عرض للتعليق العام والخاضعة لمتطلبات التصويت.[67]

3_ المجلس الاستشاري للمعايير(SAC)

يتكون من 45 عضوا من مناطق وقطاعات مهنية مختلفة، يعينون من طرف (les trustees) لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، وهو هيئة للاستشارة تساهم في المناقشات [68] و يهدف إلى:

_ تقديم النصح لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حول القرارات وأولويات عمل المجلس.

_ إبلاغ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بوجهات نظر أعضاء المجلس الاستشاري (SAC) حول مشروعات وضع المعايير الرئيسية.

_ تقديم نصائح أخرى ل (IASB) و الأمناء.[69]

4_ لحنة تفسيرات التقارير المالية:

تهدف إلى توضيح كيفية تطبيق معايير IASB وذلك بتقديم التوضيحات اللازمة للمعايير المحاسبية إذا استلزم الأمر ذلك وتتكون منن 12 عضو معين من قبل (les trustees) لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتتمثل مهامها فيما يلي:

_ قضايا تقارير مالية مثارة حديثا ولم تبحثها معايير IFRS.

_ قضايا نشأت بخصوصها تفسيرات غير مرضية أو متعارضة أو يحتمل أن تنشأ في غياب التوجيه وذلك بهدف الوصول إلى إجماع بشان المعالجة المناسبة [70]

---

[66] فردريك تشوي وكارول آن فروست وجاري ميك، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج،المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2004، ص 364.

[67] بريش عبد القادر وقادري عبد القادر، متطلبات المعيار المحاسبي الدولي، رقم2،التطبيق الفعال لمتطلبات القياس المخزون المتضمنة في النظام المحاسبي المالي الجزائري،الملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية،متطلبات التوافق والتطبيق،سوق هراس، الجزائر، 25-26 ماي 2010، ص 6.

[68] شناي عبد الكريم،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009،ص 12.

[69] بريش عبد القادر وقادري عبد القادر، متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 02، التطبيق الفعال لمتطلبات قياس المخزون المتضمنة في النظام المحاسبي المالي الجزائري،مرجع سبق ذكره،ص 06.

وفيما يلي الشكل التالي يبين هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية

الشكل رقم (05): هيكل لجنة المعايير المحاسبة الدولية

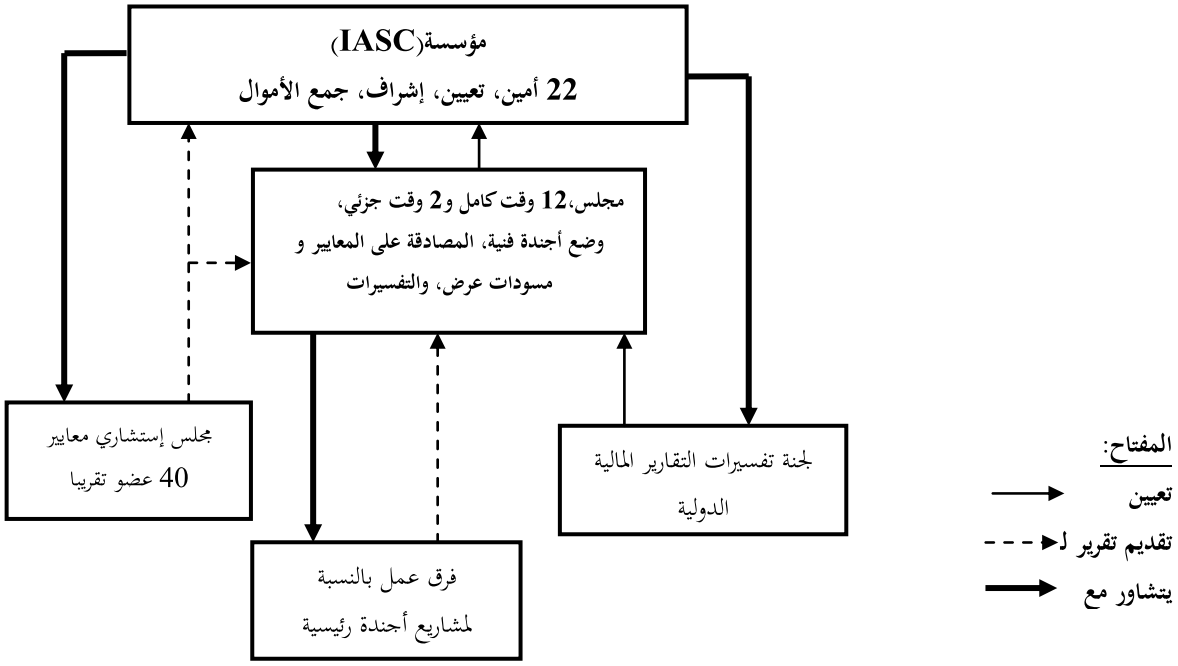

المصدر:بريش عبد القادر وقادري، متطلبات المجال المحاسبي الدولي رقم 02 مرجع سبق ذكره، ص05,

الإتحاد الدولي للمحاسبين:

هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسست عام 1977 ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من 2,5 مليون محاسب[71] و هدف الإتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالمية المستوى والتشجيع على اعتمادها.

ويتكون الإتحاد الدولي للمحاسبين من لجان هي:

_**لجنة التعليم**: تضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق (المحاسبة القانونية) بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المحاسب.

_ **لجنة السلوك المهني**: تضع معايير أداء السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الإتحاد.

_**لجنة المحاسبة المالية والإدارية**: و تعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد من مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عام, ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الإتحاد.

_ **لجنة القطاع العام**: تضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته للمحاسبة [72]

---

[70] خالد مقدم تبني، معايير المحاسبة الدولية،حالة الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص 79.

[71] هشام سفيان حلواتشي ويوسف بودلة، آفاق تطبيق المعايير المحاسبة الدولية،JAS-IFRSفي الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010، ص 11.

[72] أولاد سالم عائشة، دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لقرض الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،غير منشور، 2010-2011، ص 14.

المنظمات الدولية لبورصات الأوراق المالية: IOSCO

تأسست المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية في أفريل 1983 وكان الهدف منها تنظيم الاستثمار والقيد و التداول خارج الدولة حيث تضم هذه المنظمة في عضويتها 181 هيئة تداول وطنية من معظم دول العالم[73] ولقد ساندت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في مجال التوافق بين المعايير.

III. عرض المعايير المحاسبة الدولية و التقاريير المالية المتعلقة بالمحاسبة البنكية

لقد قامت هيئة معاير المحاسبة الدولية بإصدار 09 معايير خاصة بالتقارير المالية و 28 معيارا محاسبيا دوليا وكلها موجهة للمؤسسات بمختلف أنواعها من بينها المصارف التي قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير خاصة بها والمتمثلة في كل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 و 32 و 39 ومعيار التقرير المالي رقم 07 و 09 .

1. **المعيار الدولي رقم 32 الادوات المالية(العرض)** : قام المجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيارين خاصين بالأدوات المالية و هما المعيار رقم 39 و 32 الخاص بالأدوات المالية (العرض) حيث يهدف الى تقديم مفهوم للأدوات المالية و طرق تصنفيها شرط الاعتراف بالأدوات المالية في الميزانية و اعطاء معلومات متنوعة حول الادوات المالية .

- هدف المعيار : يهدف المعيار الى تدعيم فهم مستخدمي المعلومات المالية فيما يتعلق بأهمية الادوات المالية سواء كانت ظاهرة بالقوائم المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمؤسسة و تدفقاتها النقدية [74].

و تصنف الادوات المالية الى :

- اصول مالية: و تشمل النقديات، الحقوق التعاقدية للحصول من كيان آخر على نقد أو أصل مالي آخر، أو الحقوق التعاقدية للتبادل أدوات مالية مع آخر في ظل ظروف مفضلة، عقود يتم أو يمكن ان يتم تسويتها في ادوات حقوق الملكية .
- التزامات المالية: و تشكل كل من التزامات التعاقدية لتسليم نقدا أو اصل مالي آخر أو لتبادل الاصول المالية و الالتزامات مع الكيان آخر،عقود سيتم أو يمكن ان يتم تسويتها في ادوات حقوق الملكية الخاصة بالكيان .
- حقوق الملكية: هي أي عقد يثبت صحة المتبقية في اصول بعد خصم التزاماته المالية.

و يعتمد هذا المعيار على مبدأ جوهري في تصنيف الادوات المالية حيث تصنف الى التزامات أو حقوق ملكية استنادا الى وجود عقد بذالك و تكون حقوق الملكية فقط عندما :

- لا تتضمن التزام تعاقدي لتسليم نقدية أو أصول مالية أخرى لكيان آخر ؛
- اذا كانت الاداة سيتم أو قد يتم اطفاؤها لحقوق ملكية مملوكة من قبل المصدر.

و يجيز المعيار اجراء مقاصة بين اصل مالي و التزام مالي و تسجيله بالقيمة الصافية في الميزانية إذا كان الكيان أمام أحد الحالات التالية :

- لديه حق قانوني و ملزم بعمل مقاصة او تسوية بين المبلغ المحقق؛
- اذاكان ينوي عمل تسوية على اساس الصافي و اثبات الاصول مع التسوية الالتزام في آن واحد.

من خلال عرضنا لهذا المعيار ومقارنته بما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول سير الحسابات للمجموعة الخامسة الحسابات المالية، وما نص عليه النظام رقم 09- 08المؤرخ في 29 ديسمبر2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي

---

[73] لخضر علاوي ، معايير المحاسبة الدولية، IAS-IFRS، ودروس وتطبيقات محلولة pages bleues intermatiomales،2012،ص 25.

[74] مرزاقة صالح و بوهرين فتيحة، كفاءة معايير المحاسبة الدولية (معايير التقاريير المالية الدولية في الرقابة المصرفية)، ملتقى الوطني حول المعايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، المركز الجامعي سوق الهراس، يومي 25و 26 ماي 2010، ص 8.

للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وما جاء في النظام رقم09 - 04المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن لمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ، نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بمعيار المحاسبة الدولي الثاني والثلاثون في قواعد عرضه للأدوات المالية [75]

المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الادوات المالية(الاعتراف و القياس)

بالرغم من إصدار المعيار 32 و 39 كمعيارين منفصلين إلا أنهما يطبقان عمليا وحدة واحدة لأنهما يغطيان ظاهرة محاسبية واحدة.

يهدف المعيار إلى تبيان كيفية قياس الأدوات المالية و ذلك باستخدام القيمة العادلة التي حلت محل التكلفة التاريخية من جهة و تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في القوائم المالية للمصارف و المؤسسات المالية المشابهة و الإفصاح عنها من جهة أخرى.

حيث يغطي المعيار الدولي رقم 39 أصول و خصوم الميزانية.

أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية فتتم كمايلي :

تسجل محاسبيا عملية بيع الأدوات المالية عند تحصيل مبلغ الأدوات، أما عملية شراء الأدوات المالية فتسجل عند نشوء الاتفاق أو عند دفع مبلغ الأدوات المالية و تسجل محاسبيا بالقيمة العادلة.

كما ان المعيار الدولي رقم 39 صنف الأصول المالية إلى أربعة مجموعات و الخصوم المالية إلى مجموعتين كما يوضحه الجدول الموالي[76]:

الجدول رقم(08): تصنيف الأدوات المالية حسب المعيار رقم 39

	الأصول المالية	الخصوم المالية
التكلفة المهتلكة	- التو ضيفات المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الإستحقاق. - الديون و القروض.	خصوم أخرى
القيمة العادلة	- الأصل المالي المتاح للبيع. - الأصل بالقيمة العادلة.	خصم مالي بالقيمة العادلة.

المصدر : مرزاقة صالح و بوهرين فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

على ضوء عرضنا لهذا المعيار ومقارنته بما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول قواعد تقييم المشتقات المالية، وما نص عليه النظام رقم09 - 08المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بمعيار المحاسبة الدولي التاسع والثلاثون في الاعتراف وقواعد تقييم للأدوات المالية .[77]

المعيار الابلاغ المالي IFRS 7 الادوات المالية (الافصاح) .

صدر هذا المعيار سنة 2007 و الغي المعيار الدولي رقم 30 و ذلك بهدف بيان الافصاحات الواجبة المتعلقة بالأدوات المالية [78]، و يسعى الى توفير المعلومات الكافية لمستعملي القوائم المالية و التي تمكنهم من تقديم سيولة المصرف، قدرته على سداد و المخاطر

[75] رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير، جامعة تبسة، 2011/2010، ص ص 146،145 .

[76] مرزاقة صالحو بوهرين فتيحة ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[77] رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

[78] مرجع سبق ذكره، ص 148 .

المصرفية التي يتعرض إليها، أما بخصوص المبادئ المحاسبية القياس و عرض الاصول و الخصوم المالية فقد تناولها كل من المعيار الدولي رقم 32 و 39 [79].

كما أنه نص على مجموعة من المعلومات التي يجب الافصاح عنها نوجزها في مايلي :

- السياسات المتبعة في إدارة المخاطر المالية والإحتياطات المنتهجة لمواجهتها؛
- الأحكام والشروط والأساليب المعتمدة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية التي ينبغي على الكيان توفيرها؛
- معلومات حول طبيعة الأدوات المالية وشروطها ومواصفاتها التي قد تؤثر على كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية؛
- المبادئ والأساليب المحاسبية المعتمدة (معدلات الفائدة، مخاطر الائتمان، القيمة العادلة....).

على ضوء عرضنا لهذا المعيار ومقارنته بما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول عرض الكشوف المالية، وما جاء في النظام رقم 09- 04المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بمعيار الإبلاغ المالي الدولي السابع [80].

المعيار الابلاغ المالي التاسع IFRS9 الادوات المالية:

تم اصداره في نوفمبر سنة 2009 و سيكون ساري المفعول بداية من 01 جانفي 2015، و قد جاء ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ، و يهدف الى تحسين في فائدة المعلومات المالية المقدمة لمستخدميها، كما انه عدل بعض الافصاحات الخاصة بالمعيار الابلاغ المالي السابع [81].

المبحث الثاني:الدراسات السابقة.

سنتعرض في هذا المبحث إلى أبرز الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث و الذي له علاقة به وذلك للتعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج من ناحية و بيان ما يمكن أن تضيفه الدراسة الحالية من ناحية أخرى.

المطلب الأول: دراسات تناولت موضوع الدراسة

الفرع الاول : دراسات سابقة محلية

- **دراسة مريم صغير موح 2010[82].**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة سعد دحلب البليدة تحت عنوان **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية.**

تهدف هذه الدراسة على تبيان ما إذا كانت البنوك والمؤسسات المالية قد قامت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، حيث أن الباحثة في هذه الدراسة قامت بإسقاط معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري.

حيث أن الباحثة وجدت نقاط توافق واختلاف، وتوصلت الباحثة لإعداد اقتراحات أهمها:

– ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لتصبح عملية مقارنة أداة البنوك الوطنية و الدولية صحيحة.

– ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي سوف تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة على أسس سليمة .

---

[79] مرزاقة صالح و بوهرين فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

[80] رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

[81] .http://www.iasplus.com/en/standards, ifrs 9 financial instruments, 04/05/2013 ,9:19.

[82] مريم صغير موح، القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010 .

- **دراسة محسن بلقاسم 2011-2012** [83].

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر تحت عنوان: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال المحاسبي مع إبراز دوافع تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية ومقررات لجنة بازل وذلك على إبراز أهم النقائص التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي و الإضافات التي ساهم بها النظام المالي المحاسبي وإلى مدى إمكانية البنوك الجزائرية إلى التماشي مع هذه الإصلاحات،وقد هدفت كذلك إلى التعرف إلى المخطط المالي المصرفي.

وقد توصل الباحث من خلال تحليل هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهامة منها:

- ضرورة إعداد كوادر و إطارات وطنية مؤهلة للنهوض بمهنة المحاسبة في الجزائر.
- الإهتمام أكثر بمعايير المحاسبة الدولية ومقررات لجنة بازل خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح و الرقابة البنكية .
- العمل على تكييف بيئة البنوك التجارية الجزائرية مع النظام المحاسبي لمالي لتقليص التباعد والتعارض وكذا العمل على التحديث المستمر لنظام المحاسبي المالي المصرفي لمواكبة التغيرات التي قد تطرأ في المعايير الدولية ومقررات لجنة بازل.

الفرع الثاني : دراسات سابقة دولية

- **دراسة خالد محمد عمر باذيب 2010-2011**[84]

الدراسة متمثلة في رسالة ماجستير في المحاسبة عن جامعة الشرق الاوسط عمان – الاردن تحت عنوان **مدى فاعلية النظم المحاسبة في البنوك التجارية اليمنية و اثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك حيث أخذت الدراسة ميدانية عينة من البنوك التجارية العاملة في جمهورية اليمن** لمعالجة مشكلة الدراسة المطروحة المتمثلة في مدى فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية و اثرها على موثوقية البيانات المنشورة الصادرة عن تلك البنوك و قد توصل الباحث الى جملة من النتائج تتمثل اهمها في وجود مستوى مرتفع لكل من المجموعة المستندية اللازمة للتسجيل، كما أظهرت النتائج الى توفر متوسط للمجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية .

- **دراسة رولا كاسر لايقة 2007** [85].

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة تشرين دمشق، سوريا تحت عنوان : **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار.**

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنوك،وكذلك هدفت إلى دراسة مستوى إلتزام البنوك السورية بنشر القوائم المالية على درجة من الإفصاح من خلال ما جاء في المعيار المحاسبي رقم :30.

وفي الأخير توصلت الباحثة إلى عدة توصيات أهمها :

– ضرورة تبني قيام البنك التجاري بإعداد القوائم المالية حسب ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، إعداد وعرض القوائم المالية .

---

[83] محسن بلقاسم، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من البنوك في مدينة ورقلة)، مرجع سبق ذكره .

[84] خالد محمد عمر باذيب، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية و اثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، مذكرة ماجستير،غير منشورة، الجامعة الشرق الاوسط،عمان- الاردن،2011/2010 .

[85] رولا كاسر لايقة ، القياس و الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، دمشق – سوريا، 2007 .

- **دراسة ثائر صبري محمود كاظم الغبان[86].**

الدارسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة العراقية للعلوم الادارية العدد السابع و العشرون التي تندرج تحت عنوان تكيف **الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية و عرضها – دراسة تطبيقية** حيث تناول الباحث الى فحص التقارير و البيانات المالية لبنك تجاري في محافظة السليمانية بإقليم كردستان العراق لسنة 2006 و المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف و الشركات التامين للمصرف على نواحي القصور فيها و العمل على تكييفها بما ينسجم مع كل من المعيار الدولي رقم 01 الخاص بعرض البيانات المالية و المعيار الابلاغ المالي رقم 07 الادوات المالية الافصاحات، حيث تجسد الهدف من هذه الدراسة في السعي الى مدى التزام البنك التجاري بنشر التقارير المالية و القوائم المالية من خلال اتباع المعيار الدولي الاعداد التقارير المالية رقم 07 الادوات المالية الافصاحات ة المعيار الدولي رقم 01 الخاص بعرض القوائم المالية .

حيث توصل الباحث الى جملة من النتائج تمثلت في وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المطبق و بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية بقصور الافصاح في التقارير المالية

المطلب الثاني: دراسات سابقة لها علاقة بالموضوع الدراسة

الفرع الاول : دراسات سابقة محلية

- **دراسة حواس صلاح 2007-2008[87]**

أطروحة دكتوراه دولة بعنوان **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولي الدولية جامعة الجزائر**، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي كما أنها حللت وقيمت مدى إنعكاس تنوع هذه الممارسات على المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية ،وقد قام الباحث بتشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق والتنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها أن المعايير المحاسبية الدولية وجدت قبول وترحيب من قبل مستخدمي البيانات المالية.

الفرع الثاني : دراسات سابقة دولية

- **دراسة الدكتور لطيف زيود و الدكتور عقبة الرضا و رولا كاسر لا يقة 2006 [88].**

الدراسة عبارة عن مقالة علمية منشورة في مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية تحت عنوان **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 لدراسة تطبيقية في مصرف تجاري سوري** ، و قد تجسدت اهمية هذه الدراسة في مايلي :

- الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المصارف و إجراء المقارنة.
- إعداد القوائم المالية بطريقة تلبي احتياجات المستخدمين من المعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة.

---

[86] ثائر صبري محمود كاظم الغبان، تكييف المصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالادوات المالية و عرضها – دراسة تطبيقية- ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد السابع و العشرون ،بدون سنة النشر .

[87] حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، مرجع سابق ذكره.

[88] لطيف زيود و عقبة الرضا و رولا لايقة، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 حالة تطبيقية في مصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث الجامعية،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 28، العدد 2 ، 2006.

كما توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة الى عدة نتائج تتمثل اهمها في عدم كفاية المعلومات المالية المفصح عنها ضمن التقارير المالية للمصارف مما يجعلها لا تلبي احتياجات المستخدمين و كذلك الى عدم التزام المصرف السوري بالمعيار الدولي رقم 30 الخاص بالمصارف و المؤسسات المالية المشابهة من خلال التقريره السنوي لعام 2002 و في الاخير خرجوا الباحثون بمجموعة من التوصيات .

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :**

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتكفلها بالحديث عن النظام المحاسبي في البنوك التجارية و مقوماته و النظام المحاسبي المالي بصفة خاصة المطبق في الجزائر وإلى مدى تكييفه مع معايير المحاسبة الدولية حيث تم عرض الممارسات المحاسبية وفقه دون التطرق إلى المعالجة المحاسبية و إلى المعايير التي تخدم البنوك و التى إقتصرت على المعيار الدولي رقم 01 عرض البيانات المالية و المعيار الدولي رقم 39 و المعيار الابلاغ المالي رقم 07 الادوات الملية الافصاحات الذي حل مكان المعيار الدولي رقم 30 .

خلاصة الفصل :

تبين لنا من خلال هذا الفصل و الذي تولى بالتحليل كل جوانب متغيرات الدراسة و تمثلا أساسا في إبراز لمحة عن البنوك التجارية و النظام المحاسبي القائم بها .

و نظرا لتمتع القطاع البنكي بالحساسية و ذلك من حيث كثرة العمليات البنكية و تشابهها و كذا معدل تكرراها الزم وجود نظام محاسبي يتميز بتعدد السجلات المحاسبية و الكشوف الاحصائية .

لذا انتهجت الجزائر نظام يمكنها من هذا كله و باستطاعتنا القول أن النظام المحاسبي المالي الذي انتهجته هو خطوة هامة قامت بها بهدف تحقيق نوع من التوافق المحاسبي حيث أنه عمل تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين او الاجانب ما نجده متجسدا في مجال الافصاح و القياس و التي راعت في ذلك المعايير المحاسبة الدولية .

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية

مدخل :

بعد تطرقنا في الفصل النظري الى الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية سنحاول من خلال هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية على الواقع الميداني لذلك قمنا بدراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية لولاية ورقلة باستخدام طريقة الاستبيان لقياس مدى تطابق و جهة نظرنا مع مجتمع الدراسة و كذا للتعرف على مدى التزام هذه البنوك بتطبيق النظام، ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين الاول تناولنا به الى الطريقة و الادوات المستعملة في الدراسة أما المبحث الثاني الى المناقشة و التحليل النتائج .

المبحث الأول: الطريقة و أدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول:منهجية الدراسة

تتألف هذه الدراسة من جانبين، جانب نظري و آخر تطبيقي قد تناولنا في الجانب النظري الى الاراء و الافكار العلمية ذات العلاقة بالمحاسبة البنكية، حيث أننا قمنا بإتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات و المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي هدفت الى التعرف على مى فاعلية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق ذلك بجمع البيانات و تحليلها و الاختبار الفرضيات.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة و العينة

يتكون مجتمع الدراسة من إطارات العاملة في البنوك التجارية لولاية ورقلة من فئة الاطارات المحاسبية و المالية او أصحاب مناصب أخرى ذات صلة بالموضوع و التي قد تكونت في مجال المحاسبة البنكية ، وقد شملت الدراسة ستة بنوك تجارية حيث تم أخذ البنوك التالية كعينة على مستوى الولاية ورقلة :

- البنك الوطني الجزائري **BNA**
- القرض الشعبي الجزائري **CPA**
- البنك الخارجي الجزائري **BEA**
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**
- بنك التنمية المحلية **BDL**
- سويستي جينرال بنك **Société G**

و بناء عليه تم تحديد عينة الدراسة في (60) فرد من العاملين في هذه البنوك .

و تعتبر هذه العينة عينة قصدية كونها تم أخذ 10 أفراد عاملين من كل بنك وهم الذين تنطبق عليهم الدراسة .

ومن الجدير بالذكر أنه تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة التي تم تحديدها أعلاه و فيمايلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة و الخاضعة للتحليل.

الجدول رقم (09) : العينة المستهدفة و درجة الاستجابة الفعلية

بيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	60	%100
الاستمارات المستردة	59	%98.33
الاستمارات غير مستردة	1	%1.66
الاستمارات غير الصالحة للتحليل	14	%23.33
الاستمارات الخاضعة للتحليل	45	%75

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الفرع الثالث : مصادر جمع المعلومات

اعتمدنا في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هي كمايلي :

- **البيانات الثانوية** : تمثل هذه البيانات في المجموعة من الكتب و الدوريات العربية و الأجنبية و الدراسات المنشورة، والغير منشورة، و الرسائل الجامعية و القوانين و الانظمة و التعليمات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع، فضلا عن جمع ماتيسر من مصادر متاحة عبر شبكة الانترنت بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة و الذي يعتبر جزءا أساسيا في إجراء الدراسة الميدانية
- **البيانات الاولية**: تصنف هذه الدراسة على انها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بجمع البيانات الأولية عن طريق إستخدام أسلوب الاستقصاء، حيث تم تصميم الاستبيان، و تم صياغة فقراته بالاعتماد على الجزء النظري من الدراسة

المطلب الثاني : الادوات و الاساليب المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: الأداة الدراسة و التعريف بها

يتكون الاستبيان من جزئين :

الجزءالاول : بحيث تناول المعلومات عامة التي تتعلق بعينة الدراسة من بيانات ديمغرافية عن المجبين أنفسهم، حيث تضمنت المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة على الجنس المجيب، السن ، الشهادة المحصل عليها، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية، البنك محل العمل.

أما الجزء الثاني: فقد إحتوى على مجموعة من الفقرات و البالغة عددها (23) فقرة حيث تم تقسيم الجزء الثاني الى ثلاث محاور كما يلي :

المحور الاول: تناول هذا المحور مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية وقد خصص لهذا المحور سبعة فقرات من (1-7) .

المحور الثاني : تناول هذا المحور الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية و قد خصص لهذا المحور ثمانية فقرات من (1-8) .

المحور الثالث: يحتوي هذا المحور على مجموعة من الفقرات و البالغة عددها ثمانية فقرات من (1-8) حيث تناولت القوائم المالية للبنوك .

و يمكن تلخيص اداة الدراسة التي تصف متغيرات الدراسة و تفسرها كمايلي :

الجزء الاول : الخصائص الديمغرافية للعينة و التي يرمزلها بـ الرمز **P**

1. **_ الجنس(P1)**:

الجدول رقم (10): مقياس متغير الدراسة الجنس

المتغير	ذكر	أنثى
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2

2. **العمر(P2)** : تدرجت الاختبارات كمايلي

الجدول رقم (11) مقياس متغير الدراسة العمر

المتغير	أقل من 30 سنة	من 30 – 40 سنة	من 41 – 50 سنة	أكثر من 50 سنة
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

3. الشهادة المحصل عليها (P3).

الجدول رقم (12) : مقياس متغير الدراسة الشهادة

المتغير	الشهادة العلمية	الشهادة المهنية
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2

4. _ البنك محل العمل (P4)

الجدول رقم (13) : مقياس متغير الدراسة البنك

المتغير	CPA	Société G	BADR	BDL	BEA	BNA
الدرجة التي تقيس المتغير	6	5	4	3	2	1

5. **الوظيفة الحالية (P5)**: و عبر عنها كمايلي

الجدول رقم (14): مقياس متغير الدراسة الوظيفة

المتغير	اطار محاسبي	اطار مالي	اطار مكلف بالدارسات	منصب آخر
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

6. **عدد سنوات الخبرة (P6)**: اتبعت التصنيف التالي

الجدول رقم (15) : مقياس متغير الدراسة الخبرة المكتسبة

المتغير	أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3

الجزء الثاني : محاور الدراسة

الجدول رقم (16) : مقياس متغير محاور الدراسة

المحور الأول	X	مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية	7 – 1
المحور الثاني	Y	الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية	8 – 1
المحور الثالث	Z	القوائم المالية البنكية	8 – 1

وتجدر الاشارة الى أنه تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي للإجابات عينة الدراسة وفقا لما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (17) : فئات الاجابات و الدرجات المقابلة لها

الاجابة	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة المقياس	3	2	1

الفرع الثاني: الاساليب الاحصائية المستخدمة

نظرا لان الاختيار الاسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليلها، فقد تم الاعتماد على عدد من الاساليب الاحصائية كان ابرزها برنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية spss الاصدار السادس عشر و ذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق اهداف الدراسة و اختبار فرضياتها و في ضوء طبيعة متغيرات الدراسة و اساليب القياس و اغراض التحليل فقد تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية :

- **الوسط الحسابي** : وهو يمثل المقياس الاوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبيان لأنه يعبر عن مدى أهمية الفترة عند أفراد العينة .
- **الانحراف المعياري** : و هو مقياس من مقاييس التشتت و يستخدم لقياس و بيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي و يكون هناك اتفاق بين افراد العينة على فقرة معينة اذا كان انحرافها المعياري قليلا .
- **النسبة المؤوية**

المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة و تحليلها

الفرع الأول : وصف خصائص عينة الدراسة

1. الخصائص المعنوية للعينة

- **توزيع العينة حسب الجنس :**

تتكون عينة الدراسة من 45 فردا منهم 27 ذكرا و 18 اناثا، حيث يوضح الشكل أدناه و المتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

حيث نلاحظ ان نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بنسبة الاناث حيث بلغت عند الذكور 60% في حين قدرت عند الاناث بـ **40%**.

الجدول رقم (18) توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	تكرار	النسبة
الذكور	27	% 60
الاناث	18	% 40
المجموع	45	% 100

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (06): توزيع العينة حسب متغير الجنس

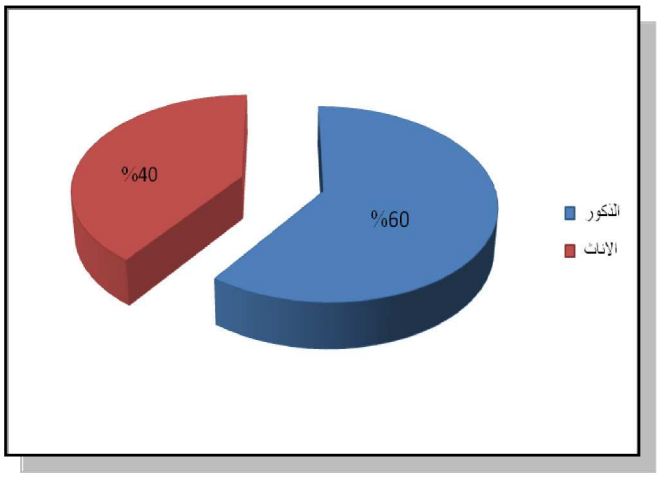

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- **توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر**

من خلال الجدول أدناه و الخاص بتوزيع افراد عينة الدراسة حسب كتغير العمر نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة بين فئات وان الفئة العمرية الاكثر تكرارا هي الفئة العمرية من 41-50 سنة بنسبة مئوية 26,7 % ، ثم تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 13,30 % وفي الاخير تأتي الفئة العمرية أكثر من 50 سنة بنسبة 8,90 % .

لذا فان الفئة العمرية الاكثر في عينة الدراسة تميل الى اعمار متقدمة في السن نسبيا و هذا يمكن ان ينعكس ايجابيا على نتائج الدراسة اي امتزاج الخبرة و الكفاءة العلمية .

الجدول رقم (19) توزيع العينة حسب العمر

العمر	تكرار	النسبة
أقل من30 سنة	6	%13,30
من30-40 سنة	23	%51,30
من 41-50 سنة	12	% 26,70
أكثر من 50 سنة	4	% 8,90
المجموع	45	% 100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

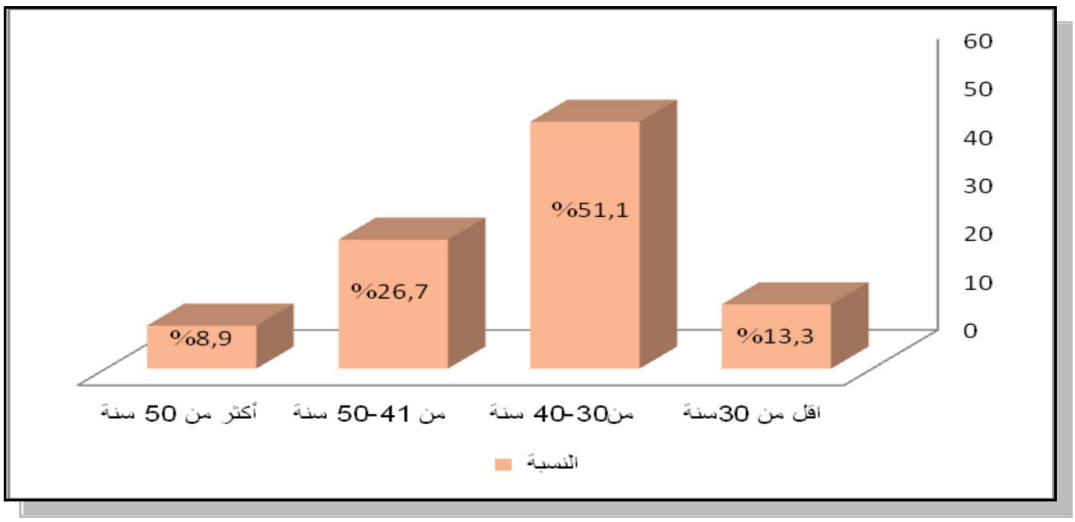

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- **توزيع افراد العينة حسب الشهادة المحصل عليها**

نلاحظ من خلال الجدول ادناه الخاص بتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المحصل عليها أن الشهادة العلمية استحوذت على نسبة اكبر حيث بلغت 71,10 % فحين قدرت نسبة الشهادة المهنية بـ 28,90 % ، أي ان اغلب افراد عينة الدراسة لديهم مستوى جامعي و هذا مما يزيد اهمية الدراسة و النتائج المتوصل اليها .

جدول رقم (20) : توزيع العينة حسب متغير الشهادة الشكل رقم (08) توزيع العينة حسب

الشهادة المحصل عليها	تكرار	النسبة
الشهادة العلمية	32	%71,10
الشهادة المهنية	13	% 28,90
المجموع	45	% 100

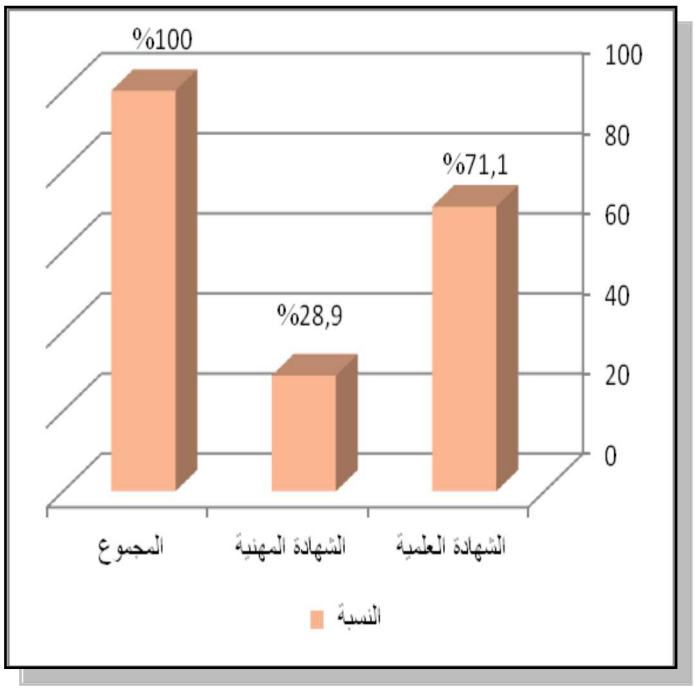

كتغير الشهادة المحصل عليها

المحصل عليها

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- **توزيع افراد العينة من حيث المنصب**

من خلال الجدول رقم (20) الموضح ادناه ان أكبر فئة وظيفية شاركت في الاجابة على اسئلة الاستبيان هي فئة الثالثة أي فئة المكلفين بالدراسات بنسبة 42,20 %، تليها فئة منصب الآخر الذي إحتوى عدد من المدريين بنسبة 31,10% فحين أن افراد العينة من وظيفة اطار مالي بلغ عددهم بالتساوي مع اطار المحاسبي أي بنسبة 13,30 % لكل منهما .

جدول رقم (21) توزيع العينة حسب المنصب

المنصب	اطار محاسبي	اطار مالي	اطار مكلف بالدراسات	منصب آخر	المجموع
التكرار	6	6	19	14	45
النسبة	% 13,30	% 15,30	%42,20	% 31,10	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

و الشكل التالي يوضح توزيع العينة حسب المنصب :

الشكل رقم (09) : توزيع العينة حسب المنصب

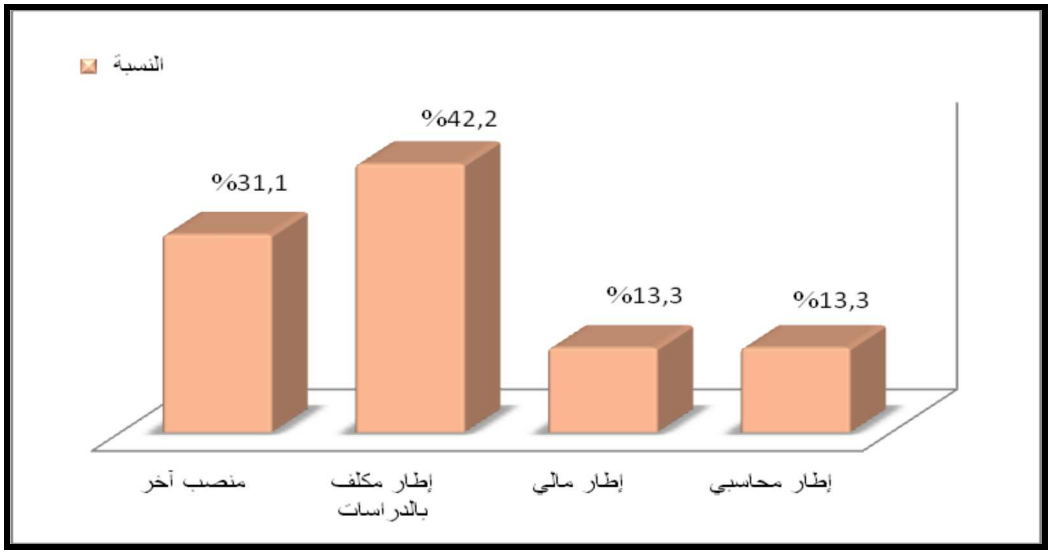

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- **توزيع الافراد العينة حسب متغير الاقدمية**

يمثل الجدول رقم (22) توزيع الأفراد العينة حسب متغير الاقدمية حيث نجد ان نسبة أفراد العينة الذين لديهم الاقدمية في العمل أقل من 5 سنوات بلغت الى 13,30 % و هي نسبة منخفضة ، فحين بلغت نسبة الافراد الذين لديهم أقدمية تتراوح بين 5 و 10 سنوات الى 42,29 % تليها نسبة الافراد الذين تزيد اقدميتهم عن 10 سنوات بنسبة 44,40 % .

جدول رقم (22) : توزيع العينة حسب الاقدمية

المنصب	أقل من 5 سنوات	من 5 – 10 سنوات	اكثر من 10 سنوات	المجموع
التكرار	6	19	20	45
النسبة	% 13,30	%42,20	%44,40	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل المقابل يوضح ذلك :

الشكل رقم (10) : توزيع العينة حسب متغير الاقدمية

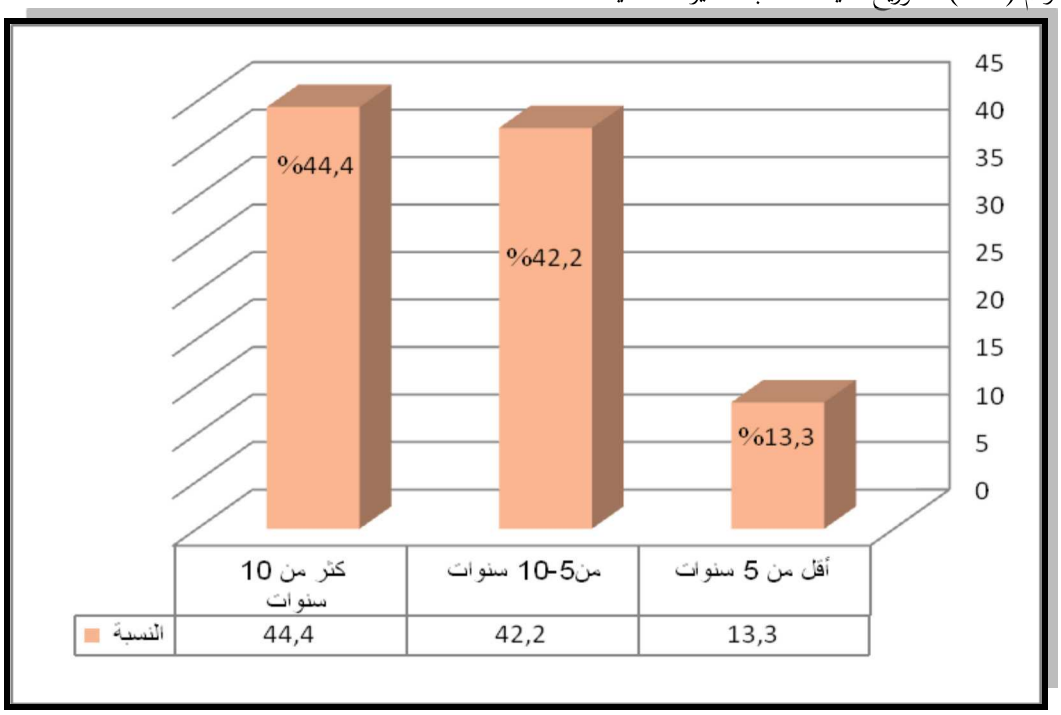

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

2. اختبار مقياس الاستبيان

تم تحديد مستوى الفاعلية طبقا للمقياس الآتي :

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الاعلى للبديل – الحد الادنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}}$$

ويكون 3-1/3 تساوي الى 3/2 وتساوي الى 0,66

ويصبح التوزيع الاجابات حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (23): معايير تحديد الاتجاه

متوسط المرجح	الاتجاه
من 1 الى 1.66	غير موافق
من 1.67 الى 2.33	محايد
من 2.34 الى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني : عرض و تحليل النتائج

الفرضية الأولى :

للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية ، كما هو موضح في الجدول رقم (24) أدناه.

1. وصف إجابات عينة الدراسة

جدول رقم (24) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1- النظام المحاسبي في البنوك التجارية هو كأي نظام محاسبي في المؤسسات الاقتصادية؛	17	09	19	1.96	0.90	محايد
	37.8	20	42.2			
2- يمكن إعتبار مدونة الحسابات جزء من النظام المحاسبي في البنوك؛	33	07	5	2.62	0.68	موافق
	71.1	15.6	11.1			
3- يتماثل النظام المحاسبي البنكي في جميع البنوك ؛	26	10	09	2.38	0.80	موافق
	57.8	22.2	20			
4- يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات البنوك ؛	24	07	10	2.40	0.83	موافق
	53.3	24.4	22.2			
5- غياب النصوص التشريعية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد يعتبر سببا رئيسيا لتأخر تطبيقه في البنوك ؛	34	06	05	2.64	0.67	موافق
	64.4	13.3	11.1			
6- النظام المحاسبي للبنوك الجزائرية معنيا دوما بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي؛	29	06	10	2.42	0.83	موافق
	64.4	13.3	22.2			
7- تعتبر المجموعة المستندية المصدر القيد الاول في النظام المحاسبي للبنوك التجارية هل هذا يعطيها أهمية كبيرة عن باقي المقومات؛	16	16	13	2.07	0.80	محايد
	35.6	35.6	28.9			
متوسط الحسابي و الانحراف العياري العام .				2.35	0.37	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول رقم (24) باعتبار أن المحاسبة المصرفية هي جزء من عمل البنوك التجارية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (1.84 – 2.84) مقارنة مع المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ (2.84).

في حين أنه تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.424 – 0.903) مقارنة مع الانحراف المعياري العام البالغ بـ (0.260) ،ومن خلال الجدول رقم (24) نرى ان عينة الدراسة قد أيدت الفرضية التي ذهبت الى الاتجاه الموافق باعتبار ان المحاسبة المصرفية اعتبرت جزا من عمل البنوك إذ أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام بدون محاسبة و هذا بما تتميز به من مقومات .

الفرضية الثانية :

للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية المرجحة و الانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول رقم (25) .

جدول رقم (25) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للممارسات المحاسبية في البنوك التجارية .

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1-يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي بالوضوح و سهولة التطبيق ؛	20	11	14	2.13	0.869	محايد
	44.4	24.4	31.1			
2- تسبب الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي الوطني مشاكل في القياس و الافصاح ؛	23	18	4	2.42	0.657	موافق
	51.1	40	8.9			
3- النظام المحاسبي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد النشاطات البنكية (الاقراض،الايداع...) و ذلك من حيث تحديد القواعد و المبادئ التي تحكمها ؛	35	7	3	2.71	0.589	موافق
	77.8	15.6	6.7			
4- يتميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية باللامركزية أي ان اعمال المحاسبية تتوزع على مختلف أقسام البنك ؛	17	12	16	2.02	0.866	محايد
	37.8	26.7	35.6			
5-وجود موظفين في البنوك الجزائرية المؤهلين و قادرين على تطبيق الامثل للمبادئ و السياسات المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي ؛	31	10	4	2.60	0.654	موافق
	68.9	22.2	8.9			
6- النظام المحاسبي في البنوك التجارية له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي و جودة المعلومات التي يقدمها ؛	29	10	6	2.51	0.727	موافق
	64.4	22.2	13.3			
7- التحكم في و المراقبة في التسيير يتطلب وجود إطار موحد للبنوك؛	25	12	8	2.38	0.777	موافق
	55.6	26.7	17.8			
8- هناك اختلافات كبيرة من ناحية قواعد التسجيل و التقييم في النظام المحاسبي المالي البنكي و المخطط الوطني هل من شانه خلق صعوبات في التطبيق ؛	20	17	8	2.27	0.751	موافق
	44.4	37.8	17.8			
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام .				2.38	0.31	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (25) يتضح لنا من وجهة نظر عينة الدراسة التي اتجهت الى الاتجاه الموافق و المؤيد للفرضية القائمة على ان البنوك التجارية التزمت بالتقييم و التسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي و النظام 09-04 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (2.02 – 2.71) بالمقارنة مع المتوسط العام الذي قدر بـ (2.38) ، في حين أنه تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.50 – 0.869) مقارنة بالانحراف المعياري العام الذي قدر بـ (0.31).

الفرضية الثالثة :

للاجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول الموضح أدناه رقم (26) .

جدول رقم (26) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للقوائم المالية البنكية .

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1-لا يتميز القوائم المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي بالشفافية ؛	13	20	12	2.02	0.753	محايد
	28.9	44.4	26.7			
2- يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية و التغيرات التي تطرأ عليها ؛	31	10	4	2.60	0.654	موافق
	68.9	22.2	8.9			
3- تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعدادها للقوائم المالية بما نص عليه النظام رقم 09-05المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها و المعيار الابلاغ المالي رقم 07 (الادوات المالية: الافصاحات) ؛	39	5	1	2.84	0.424	موافق
	86.7	11.1	2.2			
4- المعلومات الصادرة عن القوائم ضمن النظام المحاسبي المصرفي تعطي صورة صادقة عن سير حسابات البنك و القوائم المالية ؛	29	7	9	2.44	0.813	موافق
	64.4	15.6	20			
5- المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل البنوك التجارية الجزائرية لا تعتبر كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها ؛	22	9	14	2.18	0.886	محايد
	48.9	20	31.1			
6- يوجد هناك اختلافات في نوع القوائم المعدة على مستوى البنوك التجارية ضمن النظام المحاسبي المالي المصرفي؛	15	8	22	1.84	0.903	محايد
	33.3	17.8	48.9			
7- هناك التزام من طرف البنوك التجارية بالمعيار الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية من حيث عرضها لقوائمها المالية؛	39	5	1	2.84	0.424	موافق
	86.7	11.1	2,2			
8- تقوم البنوك بنشر القوائم المالية على درجة من إفصاح باعتمادها للمعيار الابلاغ المالي رقم 07 الادوات المالية الافصاحات ؛	34	7	4	2,67	0.640	موافق
	75.6	15.6	8,9			
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام .				2.43	0.260	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يتضح لنا من خلال الجدول الموضح اعلاه رقم (26) الذي يقوم على أن البنوك التجارية تقوم بإعداد قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي المتمثل في النظام 09-05 و كذا المعايير المحاسبة الدولية المتمثلة في المعيار الدولي (IAS 1) و المعيار الابلاغ المالي (IFRS 7) حيث تراوحت المتوسطات المرجحة لها بين (1.84- 2.84) بالمقارنة بالمتوسط المرجح العام (2.43) الذي أيد هذه الفرضية في إتجاه موافق، في حين تراوح الانحراف المعياري (0.424 – 0.903) و هذا مقارنة مع الانحراف المعياري العام الذي بلغ (0.260) .

ومجمل القول يتضح لنا من وجهة نظر عينة الدراسة ان البنوك التجارية ملتزمة بما جاء في النظام و كذلك المعايير المحاسبة الدولية.

المطلب الثاني : ربط نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة للموضوع

الدراسة الحالية جاءت مكملة للدراسات السابقة و مساعدة في إعطاء نظرة حول ارساء و تطبيق النظام المحاسبي المالي المصرفي و المعايير المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية .

لقد تباينت أدوات قياس نجد أن دراسات قد استخدمت الاستبيانات فيما نجد أن هناك دراسات أخرى استخدمت دراسة حالة فاتفقت مع دراسة الوطنية المحسن بلقاسم الذي تناولت عينة من البنوك التجارية العاملة في مدينة ورقلة و كذلك بالنسبة لدراسة الدولية نجد دراسة خالد عمر باذيب الذي أخذ عينة من البنوك التجارية في جمهورية اليمن .

اما فيما يخص الدراسات التي تناولت دراسة الحالة نجد دراسة الوطنية متمثلة في مريم الصغير موح أما الدولية نجد دراسة رولا كاسر و نجد الدراسة التطبيقية المتمثلة في دراسة ثائر صبري .

فيما نجد أوجه الاتفاق ان دراسة مريم صغير موح ضرورة إرساء و تطبيق المعايير المحاسبة الدولية و معايير الابلاغ المالي لمزيد من الشفافية و الافصاح .

أما عن دراسة محسن فقد اتفقت في اسهامات النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية و كذا الاهتمام أكثر بالمعايير المحاسبة الدولية ، هذا فيما يخص الدراسات السابقة الوطنية .

أما بالنسبة للدراسات الدولية نجد ان دراسة خالد محمد عمر باذيب قد اتفقت مع نتائج الدراسة الحالية في فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية .

فحين دراسة رولا كاسر لايقة اتفقت في نشر القوائم المالية على درجة عالية من الافصاح و ضرورة تبني المعيار الدولي رقم (01) عرض القوائم المالية .

اما عن دراسة ثائر صبري نجد الاتفاق متمثل في السعى الى الالتزام البنك التجاري بنشر التقارير المالية من خلال اتباع المعيار التقرير المالي رقم 07 الادوات المالية الافصاحات و المعيار الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية .

خلاصة الفصل :

من خلال هذه الدراسة الميدانية و التي خصصناها لمعرفة آراء أفراد العينة الدراسة حول مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي المصرفي و كذا المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمصارف توصلنا الى ان هناك التزام من طرف هاته البنوك بما جاء به النظام المحاسبي المالي المصرفي و المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمصارف على الرغم من حداثة تطبيقه .

I. باللغة العربية :

أولا : الكتب

1. أحمد نور وأحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، دار الفقه العربية، لبنان، 1986.
2. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الخامسة ،دار وائل للنشر، عمان – الأردن ، 2004.
3. رشيد مخولفي، القانون التجاري (سلبسة القانون للجميع)، كليك للنشر، 2010-2011.
4. زياد رمضان و محفوظ جودة،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر،عمان، الأردن،2003.
5. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، .2009.
6. شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987.
7. عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، ط1،دار المسيرة، الأردن،1998.
8. عبد الحكيم كرجة،محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع،الاردن،2000.
9. عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية " السياسات لمصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية و التطبيقية – البنوك العربية "، الدار الجامعية ، طبعة 2003، ديوان المطبوعات الجامعية ن الجزائر، 1987.
10. فردريك تشوي وكارول آن فروست وجاري ميك، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج،المحاسبة الدولية, دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية، 2004.
11. لخضر علاوي ، معايير المحاسبة الدولية، IAS-IFRS، ودروس وتطبيقات محلولة pages bleues intermatiomales،2012.
12. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول المغربية،أتراك للطباعة والنشر والتوزيع،مصر، 2005.
13. محمد صالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية " البورصة و البنوك التجارية "، دار الجامعية ، الاسكندرية ، 1998 .
14. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدراة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان – الاردن، 2002
15. محمد مطر و موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية،دار وائل، الأردن، الطبعة الثانية،2008.
16. وليد ناجي الحيالي، أصول المالية، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمرك، الجزء الثاني،2007 .

ثانيا : بحوث جامعية

17. بن بلغيث مداني ، أهمية الاصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

18.حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008.

19.أم الخير دشاش ، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،2009-2010.

20.خالد مقدم،تبني معايير المحاسبة الدولية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير،محاسبة وتدقيق،غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2009.

21.خالد محمد عمر باذيب، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية و اثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، مذكرة ماجستير،غير منشورة، الجامعة الشرق الاوسط،عمان- الاردن، 2010 /2011 .

22.رولا كاسر لايقة ، القياس و الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، دمشق – سوريا، 2007 .

23.سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المركز الجامعي بحي فارس بالمدية، الجزائر،2008-2009.

24.شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

25.رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير، جامعة تبسة، 2011/2010.

26.طارق حمزة، المخطط الوطني المحاسبي دراسة تحليلية إنتقادية، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، الجزائر،2004/2003 .

27.فؤاد عبد العزيز، الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية – دراسة حالة شركة الاسمنت SCAEK-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008-2009.

28.مريم صغير موح، القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010 .

29.عائشة أولاد سالم، دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لقرض الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، غير منشور، 2010-2011.

30.محسن بلقاسم ، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة"، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة السنة2011.

ثالثا: و قائع تظاهرات علمية (ملتقيات)

31. آيت محمد مراد و أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد تحديات و أهدف،ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية IAS/IFRS ، جامعة سعد دحلب،بليدة ، من 13-15 أكتوبر 2009.

32. بريش عبد القادر وقادري عبد القادر، متطلبات المعيار المحاسبي الدولي،رقم2،التطبيق الفعال لمتطلبات القياس المخزون المتضمنة في النظام المحاسبي المالي الجزائري،الملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق،سوق هراس ،الجزائر، 25-26 ماي 2010.

33. بن فرج زوينة، تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك الجزائرية لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية، بدون سنة النشر، بدون مكان النشر.

34. بن ناصر عيسى،بوهرين فتيحة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة، ملتقى وطني حول معايير المحاسبة الدولية، والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق،المركز الجامعي بسوق اهراس ، الجزائر 25-26 ماي 2010.

35. سعد بورواي، الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية - تجارب و تطبيقات و آفاق-، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، الجزائر.

36. صرارمة عبد الوحيد، النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج، الملتقى الوطني الاول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و تداعيات و آفاق، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، يومي 7،8 ديسمبر 2010.

37. مرزاقة صالح و بوهرين فتيحة، كفاءة معايير المحاسبة الدولية (معايير التقاريير المالية الدولية في الرقابة المصرفية)، ملتقى الوطني حول المعايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، المركز الجامعي سوق الاهراس، يومي 25و 26 ماي 2010 .

38. هشام سفيان حلواتشي ويوسف بودلة، آفاق تطبيق المعايير المحاسبة الدولية،IAS-IFRSفي الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية،المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010.

رابعا : الوثائق و المراسيم

39. القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008المحدد القواعد التقييم المحاسبي و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائري، الصادرة 25 مارس2009، العدد 19، الجزائر،

40. القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الجزائر، 2007.

41.النظام رقم 09-04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

42.النظام رقم 09-05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، بتاريخ 29 ديسمبر 2009،العدد76،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

43.النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 25 فبراير2010،العدد 14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

44.تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة " الوزارة المالية".

خامسا : المجلات

45.ثائر صبري محمود كاظم الغبان، تكييف المصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالادوات المالية و عرضها – دراسة تطبيقية- ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد السابع و العشرون ،بدون سنة النشر .

46.لطيف زيود و عقبة الرضا و رولا لايقة، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 حالة تطبيقية في مصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث الجامعية،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 28، العدد 2 ، 2006.

II. باللغة الاجنبية

اولا : كتب

47. Anne le Manh،Catherine Maillet,le meilleur des normes comptbles interationales IAS/IFRS, sup'foucher.

48. Dov ogien, comptabilité et audit bancaires ,donod,2008.

III. مواقع الكترونية

49. HTTP://WWW.IASPLUS.COM/EN/STANDARDS, ifrs 9 financial instruments، 04/05/2013 ،9:19.

ملحق رقم 01:

عرض مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية .

الصنف 1: حسابات عمليات الخزينة و عمليات مابين المصاريف

10- الصندوق
11- البنوك المركزية – الخزينة العمومية – مراكز الصكوك البريدية
12- الحسابات العادية
13- حسابات السلفيات و الاقتراضات
14- قيم مستلمة على سبيل الأمانة
15- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة
16- قيم غير محملة مبالغ أخرى مستحقة
17- عمليات داخلية في الشبكة
18- ديون مشكوك فيها
19- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها .

الصنف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن

20- قروض الزبائن
22- حسابات الزبائن
23- سلفيات اقتراضات
24- قيم مستلمة على سبيل الامانة
25 - قيم ممنوحة على سبيل الامانة
26- قيم غير محملة و مبالغ أخرى مستحقة
28- ديون مشكوك فيها

الصنف 3 : حسابات الحافظة – سندات و حسابات التسوية

30- عمليات على السندات
31- أدوات شرطية
32- قيم قيد التحصيل و حسابات مستحقة الاداء بعد تحصيلها
33- ديون مكونة من السندات
34- مدينون و دائنون متنوعون
35- استخدامات متنوعة
36- حسابات انتقالية و حسابات متنوعة
37- حسابات الربط
38- ديون مشكوك فيها
39- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها .

الصنف 4 : حسابات القيم الثابتة

40- سلفيات تابعة
41- حصص في المؤسسات المرتبطة ، سندات مساهمة و سندات نشاط الحافظة 47- الاهتلاكات
42- القيم الثابتة المادية و الغير مادية
44- الايجار البسيط
45- مخصصات الفروع في الخارج
46- خسائر القيمة على القيم الثابتة
48- ديون مشكوك فيها
49- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 5 : رؤوس الاموال الخاصة والعناصر المماثلة

50- نواتج و أعباء مماثلة مؤجلة – خارج دورة الاستغلال
51- مؤونات المخاطر و الاعباء
52- مؤونات منظمة
53- ديون تابعة
54- أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة
55- علاوات مرتبطة براس المال و الاحتيطات
56- رأس المال
58- ترحيل من جديد
59- نتيجة الدورة

الصنف 6 : جسابات الاعباء

60- أعباء الاستغلال البنكي
62- خدمات
63- أعباء المستخدمين
64- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
66- أعباء متنوعة
67- العناصر غير عادية – الاعباء
68- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
69- الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة

الصنف 7 : حسابات النواتج

70- نواتج الاستغلال البنكي
76- نواتج متنوعة
77- العناصر غير عادية – نواتج
78- الاسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات

الصنف 9 : حسابات خارج الميزانية

90- التزامات التمويل
91- التزامات الضمان
92- التزامات على السندات
93- عمليات على العملات الصعبة
94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية
96- التزامات أخرى
98- التزامات مشكوك فيها

المصدر : الجريدة الرسمية ، النظام :09 –04 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 العدد 76، ص 13–14.

ملحق رقم 02 :

نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

الميزانية بـ آلاف دج

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية ؛			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل ؛			
3	أصول مالية جاهزة للبيع ؛			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن ؛			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق ؛			
7	الضرائب الجارية ــ الأصول ؛			
8	الضرائب المؤجلة ــ الأصول ؛			
9	أصول أخرى ؛			
10	حسابات التسوية ؛			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛			
12	العقارات الموظفة ؛			
13	الأصول الثابتة المادية ؛			
14	الأصول الثابتة غير المادية ؛			
15	فارق الحيازة ؛			
	مجموع الأصول			

الميزانية بآلاف دج

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	البنك المركزي ؛			
2	ديون تجاه الهيئات المالية ؛			
3	ديون تجاه الزبائن ؛			
4	ديون ممثلة بورقة مالية ؛			
5	الضرائب الجارية_ خصوم ؛			
6	الضرائب المؤجلة _ خصوم ؛			
7	خصوم أخرى ؛			
8	حسابات التسوية ؛			
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء ؛			
10	إعانات التجهيز _ إعانات أخرى للاستثمارات ؛			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة ؛			
12	ديون تابعة ؛			
13	رأس المال ؛			
14	علاوة مرتبطة برأس المال ؛			
15	احتياطات ؛			
16	فارق التقييم ؛			
17	ترحيل من جديد (+/-) ؛			
18	نتيجة السنة المالية (+/-) ؛			
	مجموع الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية ، النظام :09 -05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 العدد 76، ص 18 .

ملحق رقم 03 :

نموذج قائمة خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

خارج الميزانية بآلاف دج

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
أ	**التزامات ممنوحة ؛**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن ؛			
3	التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية ؛			
4	التزامات الضمان بأمر من الزبائن ؛			
5	التزامات أخرى ممنوحة ؛			
ب	**التزامات محصل عليها ؛**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية ؛			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية ؛			
8	التزامات أخرى محصل عليها ؛			

المصدر:الجريدة الرسمية ، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 23 .

ملحق رقم 04 :

نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

حسابات النتائج بآلاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	+ فوائد و نواتج مماثلة ؛			
2	- فوائد و أعباء مماثلة ؛			
3	+ عمولات (نواتج) ؛			
4	- عمولات (أعباء) ؛			
5	+/- أرباح صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة ؛			
6	+/- أرباح أو الخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع ؛			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى ؛			
8	- أعباء النشاطات الأخرى ؛			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	- أعباء استغلال عامة ؛			
11	- مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13	- مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غير قابلة للاسترداد ؛			
14	+ استرجاعات المؤونات خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة؛			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى ؛			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج) ؛			
18	- العناصر غير عادية (أعباء) ؛			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	- ضرائب على النتائج و ما يماثلها ؛			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 24 .

ملحق رقم 05 :

نموذج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي (طريقة غير مباشرة) .

جدول سيولة الخزينة بآلاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية الاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى ؛			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات و الخسائر القيمة الأخرى ؛			
5	+/- خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار ؛			
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل؛			
7	+/- حركات أخرى ؛			
8	**= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7) ؛**			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية ؛			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن ؛			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية ؛			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير مالية ؛			
13	- الضرائب المدفوعة ؛			
14	**= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العمالتية (إجمالي العناصر 9 إلى 13) ؛**			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العماليتي (إجمالي العنصرين 8 و 14) (أ) ؛**			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية،بما فيها، المساهمات ؛			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة ؛			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛			
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب) ؛**			
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين ؛			
21	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل؛			
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج) ؛**			

23	تأثير التغير في السعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) ؛			
24	ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة و معدلاتها (أ + ب + ج + د) ؛ التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن نشاط العملياتي (أ) ؛ التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) ؛ التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) ؛ تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) ؛			
	أموال الخزينة و معدلاتها			
25	أموال الخزينة و معدلاتها عن الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و 27) ؛			
26 **27**	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) ؛ حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية ؛			
28	**أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال (إجمالي العنصرين 29 و 30) ؛**			
29 30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) ؛ حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية ؛			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 27 .

ملحق رقم 06:

نموذج جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي

جدول تغير الأموال الخاصة بالآلف دج

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية ؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة ؛						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن – 2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة ؛ تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع ؛ تغير فوارق التحويل ؛ الحصص المدفوعة ؛ عمليات الرسملة ؛ صافي نتيجة السنة المالية ن – 1؛						
الرصيد في 31 ديسمبر ن–1						
اثر تغيرات الطرق المحاسبية ؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة ؛						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن–1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة ؛ تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع ؛ تغير فوارق التحويل ؛ الحصص المدفوعة ؛ عمليات الرسملة ؛ صافي نتيجة السنة المالية ن–1 ؛						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09–05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 29 .

الملحق رقم 07 :

مخرجات المعالجة الاحصائية ببرنامج spss

Frequencies

Statistics

		P1	P3	P4	P5	P6
N	Valid	45	45	45	45	45
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

P1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	P1-1	27	60,0	60,0	60,0
	P1-2	18	40,0	40,0	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

P2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	-12P	6	13,3	13,3	13,3
	P2-2	23	51,1	51,1	64,4
	P2-3	12	26,7	26,7	91,1
	P2-4	4	8,9	8,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

P3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	P3-1	32	71,1	71,1	71,1
	P3-2	13	28,9	28,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

P4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	P4-1	10	22,2	22,2	22,2
	P4-2	10	22,2	22,2	44,4
	P4-3	10	22,2	22,2	66,7
	P4-4	9	20,0	20,0	86,7
	P4-5	1	2,2	2,2	88,9
	P4-6	5	11,1	11,1	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

P5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	P5-1	6	13,3	13,3	13,3
	P5-2	6	13,3	13,3	26,7
	P5-3	19	42,2	42,2	68,9
	P5-4	14	31,1	31,1	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

P6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	P6-1	6	13,3	13,3	13,3
	P6-2	19	42,2	42,2	55,6
	P6-3	20	44,4	44,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

X1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	19	42,2	42,2	42,2
	2	9	20,0	20,0	62,2
	3	17	37,8	37,8	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

X2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	5	11,1	11,1	11,1
	2	7	15,6	15,6	26,7
	3	33	73,3	73,3	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

X3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	9	20,0	20,0	20,0
	2	10	22,2	22,2	42,2
	3	26	57,8	57,8	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

X4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	10	22,2	22,2	22,2
	2	7	15,6	15,6	37,8
	3	28	62,2	62,2	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

X5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	5	11,1	11,1	11,1
	2	6	13,3	13,3	24,4
	3	34	75,6	75,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

X6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	10	22,2	22,2	22,2
	2	6	13,3	13,3	35,6
	3	29	64,4	64,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

X7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	13	28,9	28,9	28,9
	2	16	35,6	35,6	64,4
	3	16	35,6	35,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Y1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	14	31,1	31,1	31,1
	2	11	24,4	24,4	55,6
	3	20	44,4	44,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Y2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	4	8,9	8,9	8,9
	2	18	40,0	40,0	48,9
	3	23	51,1	51,1	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Y3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	3	6,7	6,7	6,7
	2	7	15,6	15,6	22,2
	3	35	77,8	77,8	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Y4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	16	35,6	35,6	35,6
	2	12	26,7	26,7	62,2
	3	17	37,8	37,8	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Y5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	4	8,9	8,9	8,9
	2	10	22,2	22,2	31,1
	3	31	68,9	68,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Y6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	6	13,3	13,3	13,3
	2	10	22,2	22,2	35,6
	3	29	64,4	64,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Y7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	8	17,8	17,8	17,8
	2	12	26,7	26,7	44,4
	3	25	55,6	55,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Y8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	8	17,8	17,8	17,8
	2	17	37,8	37,8	55,6
	3	20	44,4	44,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Z1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	12	26,7	26,7	26,7
	2	20	44,4	44,4	71,1
	3	13	28,9	28,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Z2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	4	8,9	8,9	8,9
	2	10	22,2	22,2	31,1
	3	31	68,9	68,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Z3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	1	2,2	2,2	2,2
	2	5	11,1	11,1	13,3
	3	39	86,7	86,7	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Z4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	9	20,0	20,0	20,0
	2	7	15,6	15,6	35,6
	3	29	64,4	64,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Z5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	14	31,1	31,1	31,1
	2	9	20,0	20,0	51,1
	3	22	48,9	48,9	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Z6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	22	48,9	48,9	48,9
	2	8	17,8	17,8	66,7
	3	15	33,3	33,3	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Z7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	1	2,2	2,2	2,2
	2	5	11,1	11,1	13,3
	3	39	86,7	86,7	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Z8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	4	8,9	8,9	8,9
	2	7	15,6	15,6	24,4
	3	34	75,6	75,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
X1	45	1,96	,903
X2	45	2,62	,684
X3	45	2,38	,806
X4	45	2,40	,837
X5	45	2,64	,679
X6	45	2,42	,839
X7	45	2,07	,809
Y1	45	2,13	,869
Y2	45	2,42	,657
Y3	45	2,71	,589
Y4	45	2,02	,866
Y5	45	2,60	,654
Y6	45	2,51	,727
Y7	45	2,38	,777
Y8	45	2,27	,751
Z1	45	2,02	,753
Z2	45	2,60	,654
Z3	45	2,84	,424
Z4	45	2,44	,813
Z5	45	2,18	,886
Z6	45	1,84	,903
Z7	45	2,84	,424
Z8	45	2,67	,640
TOTAL x	45	2,3556	,37995
TOTAL y	45	2,3806	,31302
TOTAL z	45	2,4306	,26051
Valid N (listwise)	45		

ملحق رقم 08: استمارة الاستبيان بالغة العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر

بعنوان: محاسبة البنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية

(دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة)

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضير مذكرة ماستر، أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يتعلق بدراسة فعالية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية وذلك من المنظور النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية ، راجيتا من سيادتكم المشاركة و المساهمة في إثراء موضوع بحثي، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة، و هذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين بمؤسستكم أو كمسئولين .

و نظرا لأهمية هذه الدراسة في توضيح و تحليل موضوع البحث أو لما سيترتب عليه من نتائج يمكن تعميمها ، نعتقد بأنكم سوف تولون كل الاهتمام و الجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي و إثراء موضوع البحث.

و نشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

ملاحظة: يرجى التكرم بوضع إشارة (X) واحدة أمام خانة المناسبة للإجابة.

و تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

الطالبة أولاد سالم أسماء

المحور الأول معلومات عامة:

1- الاسم (اختياري) : .....

2- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

3- السن: ☐ أقل من 30 سنة - ☐ 31 40 سنة ☐ 41- 50 سنة ☐ اكبر من 50 سنة

4- الشهادة المحصل عليها: ☐ شهادة علمية ☐ شهادة مهنية

5- المؤسسة/ البنك محل العمل:

☐ BADR ☐ BDL ☐ BEA ☐ BNA

☐ CPA ☐ Société G

6- الوظيفة الحالية:

☐ إطار محاسبي ☐ إطار مالي ☐ إطار مكلف بالدراسات ☐ منصب آخر

7- الاقدمية في المؤسسة :

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5- 10 سنوات ☐ أكثر من10 سنوات

8- عنوان بريدك الالكتروني (اختياري):..... .....الهاتف (اختياري):

.....

المحور الثاني : مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية

الترقيم	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
01	النظام المحاسبي في البنوك التجارية هو كأي نظام محاسبي في المؤسسات الاقتصادية؛			
02	يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك؛			
03	يتماثل النظام المحاسبي البنكي في جميع البنوك على عكس المخطط الوطني الذي يكون مختلف فيها؛			
04	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك؛			
05	غياب النصوص التشريعية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد يعتبر سببا رئيسيا لتأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك؛			
06	النظام المحاسبي للبنوك الجزائرية معني دوما بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي؛			
07	تعتبر المجموعة المستندية [1] المصدر القيد الاول في النظام المحاسبي للبنوك التجارية هل يعطيها اهمية كبيرة عن باقي المقومات؛			

[1] هي من بين اهم مقومات النظام المحاسبي و تتكون من مستندات داخلية و هي التي يتم اعدادها من قبل البنك نفسه (حوافظ إيداع صورة الخطاب ضمان)و مستندات خارجية.

المحور الثالث: الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية

الترقيم	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
01	يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح و سهولة التطبيق؛			
02	تسبب الممارسات المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني مشاكل في القياس و الإفصاح؛			
03	النظام المحاسبي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد النشاطات البنكية (الإقراض،الإيداع...) وذلك من حيث تحديد القواعد و المبادئ التي تحكمها؛			
04	يتميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية بلامركزية أي أن الأعمال المحاسبية تتوزع على مختلف أقسام البنك؛			
05	وجود موظفين في البنوك الجزائرية المؤهلين وقادرين على تطبيق الأمثل للمبادئ و السياسات المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي؛			
06	النظام المحاسبي في البنوك التجارية له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها؛			
07	التحكم و المراقبة في التسيير يتطلب وجود اطار موحد للبنوك؛			
08	هناك اختلافات كبيرة من ناحية قواعد التسجيل و التقييم في النظام المحاسبي المالي البنكي و المخطط الوطني المحاسبي هل من شانه خلق صعوبات ؛			

المحور الرابع: القوائم المالية في البنوك التجارية

الترقيم	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
01	لا تتميز القوائم المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي بالشفافية؛			
02	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية[2] و التغيرات التي تطرأ عليها؛			
03	تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعدادها للقوائم المالية بما نص عليه النظام رقم 09-05المؤرخ في 18 أكتوبر 2009[3]؛			
04	المعلومات الصادرة عن القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي المصرفي تعطي صورة صادقة عن سير حسابات البنك و القوائم المالية ؛			
05	المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل البنوك التجارية الجزائرية لا تعتبر كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها؛			
06	يوجد اختلافات في نوع القوائم المالية المعدة على مستوى البنوك التجارية ضمن النظام المحاسبي المالي المصرفي والمعايير المحاسبة المصرفية؛			
07	هناك التزام من طرف البنوك التجارية بالمعيار المحاسبي الدولي رقم01 عرض القوائم المالية؛			
08	تقوم البنوك بنشر القوائم المالية على درجة افصاح باعتمادها للمعيار الابلاغ المالي رقم 07 الادوات المالية الافصاحات؛			

شكرا جزيلا على حسن تعاونكم

[2] تعرف بانها مخرجات النظام المحاسبي و تتمثل في الميزانية، و خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الخاصة و الملحق .

[3] يتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها و يهدف الى تحديد شروط اعداد و نشر الكشوفات المالية للبنوك و المؤسسات المالية .

الفـــهـــــــــرس

البيان	الصفحة
الاهداء	**III**
الشكر	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الاشكال البيانية	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
قائمة الاختصارات و الرموز	**X**
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الادبيات النظرية و الدراسات السابقة	**29-01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول الادبيات النظرية	**31-03**
المطلب الاول:ماهية النظام المحاسبي للبنوك التجارية	**03**
الفرع الأول عموميات حول البنوك التجارية	**03**
I. نشأة و مفهوم البنوك التجارية	**03**
II. الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	**04**
III.وظائف و أهداف البنوك التجارية	**06**
الفرع الثاني: النظام المحاسبي للبنوك التجارية	**08**
I.مفهوم وخصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية	**08**
II.عناصر و المبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي للبنوك التجارية	**10**
III.التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية	**11**
المطلب الثاني: المحاسبة البنكية	**15**
الفرع الاول: المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	**15**
I .عرض النظام المحاسبي المالي SCF	**15**
II.الممارسات المحاسبية وفق النظام المالي المصرفي SCB	**19**
الفرع الثاني: المعايير المحاسبة البنكية	**24**
I.مفهوم ، اهمية ، خصائص المعايير المحاسبة الدولية	**24**
II.الهيئات الدولية المهتمة بالمعايير	**27**
III.عرض المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمحاسبة البنكية	**29**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**34 -31**
المطلب الأول دراسات سابقة تناولت الموضوع	**31**
الفرع الأول الدراسات المحلية	**31**
الفرع الثاني: الدراسات الدولية	**32**

المطلب الثاني: دراسات سابقة لها علاقة بالموضوع	**33**
الفرع الاول: الدراسات المحلية	**33**
الفرع الثاني: الدراسات الدولية	**33**
الخلاصة الفصل الاول	**35**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	**49-36**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: الطريقة وأدوات المستخدمة في الدراسة	**39 -38**
المطلب الاول : الطريقة المستخدمة في الدراسة	**38**
الفرع الاول: منهجية الدراسة	**38**
الفرع الثاني : مجتمع الدراسة و العينة	**38**
الفرع الثالث: مصادر جمع المعلومات	**39**
المطلب الثاني: الادوات المستخدمة في الدراسة	**39**
الفرع الاول:أداة الدراسة و التعريف بها	**39**
الفرع الثاني: الاساليب الاحصائية المستخدمة	**41**
المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة	**48-41**
المطلب الأول عرض نتائج النتائج و تحليلها	**41**
الفرع الاول: وصف خصائص عينة الدراسة	**41**
الفرع الثاني:عرض و تحليل النتائج	**46**
المطلب الثاني: ربط نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة	**49**
خلاصة الفصل الثاني	**50**
خاتمة	**52**
قائمة المراجع	**54**
الملاحق	**58**
الفهرس	**79**